

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص إدارة محلية

في مقياس:

منهجية البحث العلمي 02

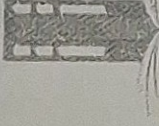
من إعداد الدكتورة:

بونوة نادية

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

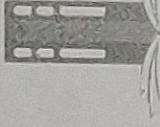
1975



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في: 11-12-2023

1982



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

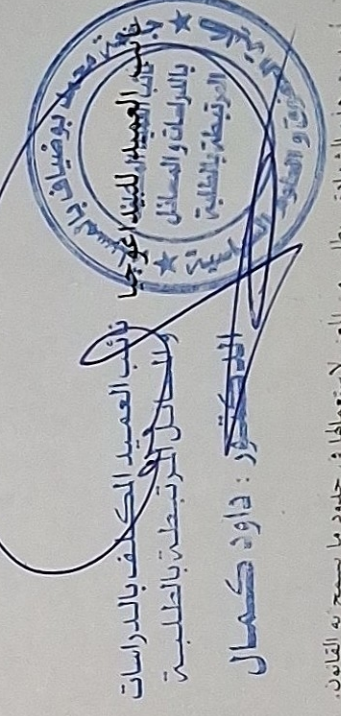
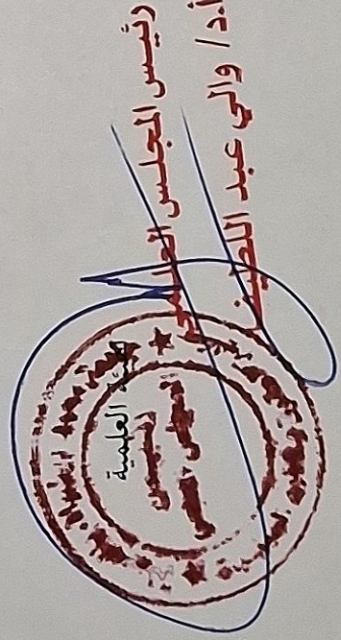
رقم: 2023 / A. 79

شهادة نشر دروس على الخط (خاص بملف الترشيح للأستاذية)

بناء على إسهاد كلية التعليم الإلكتروني بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وبعد الاطلاع على مصادقة الهيئة العلمية تشهد بأن الأستاذ(ة): : بونونة نادية قام (ت) بنشر

دروس على أرضية التعليم عن بعد Moodle، وفق المعايير التقنية والبيداغوجية المعتمدة للتدريس عبر الخط للمقرر الدراسي: مقياس منهجية البحث العلمي 02،

مستوى: أولى ماستر، تخصص إدارة محلية.



أصدرت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

خلية التعليم عن بعد



الجنة الوطنية للتعليم العالي عن بعد
la commission nationale de l'enseignement supérieur à distance

1985



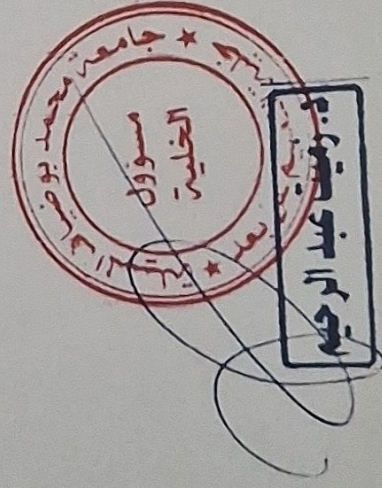
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M. B. U.

رقم: 805 / 2023

إشهاد بنشر محضر دراسي على الخط

يشهد السيد مسؤول خلية التعليم عن بعد بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن الأستاذ(ة): بونونة نادية قام (ت) بنشر دروس المقرر الدراسي: منهجية البحث العلمي 02 لفائدة طلبة السنة: الاولى ماستر ، تخصص : إدارة محلية على أرضية التعليم عن بعد Moodle, وفق المعايير التقنية والبيداغوجية المعتمدة للتدريس عن بعد .

مسؤول الخلية :



المسيلة في: 10:57 2023/07/09 ص



أصدرت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

بطاقة التواصل

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
المقياس: منهجية البحث العلمي 02
المستوى الدراسي: السنة الأولى ماستر
التخصص: إدارة محلية
وحدة التعليم: المنهجية
السداسي: الثاني
المعامل: 02
الرصيد: 06
الحجم الأسبوعي: محاضرة (ساعة ونصف) + أعمال موجهة (ساعة ونصف)
اسم ولقب الأستاذ: بونوة نادية
البريد الإلكتروني: nadia.bounoua@univ-msila.dz
أسلوب التقييم: امتحان كتابي سداسي
السنة الجامعية: 2023/2022

معلومات المقياس

1- الفئة المستهدفة: مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة محلية
2- المكتسبات (المتطلبات القبليّة):

- المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطلاب في العلوم السياسية.
- التحكم في لغة البحث، والإلمام بالضوابط اللغوية الإملائية والنحوية وغيرهما.
- القدرة على التحرير والكتابة في لغة البحث.
- القدرة على المزاوجة بين المعارف المنهجية وتلك الخاصة بمجال التخصص، أي المهارة في إسقاط المعارف المنهجية العامة على واقع العلوم السياسية وتكييفها مع مقتضيات البحث في هذا الحقل المعرفي.

- التحكم في خطوات إعداد البحوث العلمية، وفي تقنيات كتابة البحوث وتوثيقها.

3- أهداف المادة:

- تمكين الطالب من الحصول على تكوين منهجي ونظري لبناء قدرات تصورية تساعد على دراسة الظواهر وصفاً واستكشافاً وتفسيراً وتصنيفاً.
- التعرف على المعايير والمحددات التي تضبط سبل التعرف على الحقائق العلمية.
- امتلاك الطالب للقواعد الأساسية التي تمكنه من البحث العلمي السليم و تحصيل المعرفة.
- تعزيز المهارات البحثية للطالب باستخدام مناهج البحث العلمي في مجال العلوم السياسية.
- تأهيل الطالب نظرياً وعملياً لانجاز وإعداد البحوث العلمية وفق الطرق الصحيحة، والعمل وفق الضوابط المنهجية والتقنية والأخلاقية اللازمة في البحوث العلمية.

مقدمة

تُعدّ منهجية البحث العلمي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المعرفة العلمية في مختلف التخصصات، وتمثل في حقل العلوم السياسية أداةً ضرورية لفهم الظواهر السياسية وتحليلها وتفسيرها وفق أسس علمية دقيقة، فالبحث العلمي لم يعد مجرد عملية وصفية للأحداث والوقائع السياسية بل أصبح نشاطًا معرفيًا منظمًا يستند إلى قواعد ومناهج وأدوات تسمح للباحث بالوصول إلى نتائج موضوعية وقابلة للتحقق.

والمنهجية ليست مجرد تقنيات جامدة بل هي عقدٌ ناظم يربط بين النظرية والتطبيق ويُحوّل الملاحظات والظواهر السياسية إلى معرفة علمية رصينة، وفي ظل التعقيد المتزايد للمشهد السياسي المحلي والإقليمي والدولي بات من الضروري امتلاك آليات دقيقة لفهم وتحليل الأحداث والظواهر السياسية بعيداً عن الارتجال أو الانطباعية أو الأحكام المسبقة.

وتكتسي منهجية البحث في العلوم السياسية أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الظاهرة السياسية وما تتميز به من تعقيد وتشابك مع مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية. ومن ثمّ، فإن تكوين الباحث في هذا المجال يقتضي الإلمام بمختلف المراحل والإجراءات المنهجية التي تحكم عملية البحث العلمي بدءاً من اختيار موضوع البحث وصياغة الإشكالية وتحديد الفرضيات، مروراً باختيار المناهج والأدوات المناسبة لجمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى عرض النتائج وصياغة الاستنتاجات وفق الضوابط العلمية والأكاديمية المعتمدة.

وتأتي هذه المطبوعة البيداغوجية لتزويد طلبة العلوم السياسية بالمعارف الأساسية والمهارات المنهجية اللازمة لإنجاز بحوث علمية رصينة من خلال عرض أهم المفاهيم والقواعد والإجراءات

المتعلقة بمنهجية البحث العلمي مع التركيز على خصوصيات البحث في العلوم السياسية خاصة فيما يتعلق بالمنهج والاقترابات المستخدمة في دراسة الظواهر السياسية. وعليه فإن الإحاطة بمضامين هذه المطبوعة من شأنها أن تساعد الطلبة والباحثين على بناء مشاريع بحثية متماسكة وتجنب الأخطاء المنهجية الشائعة بما يسهم في الارتقاء بجودة الإنتاج العلمي في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

القسم الأول: مناهج البحث في العلوم السياسية

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للمقياس

قبل تناول أهم المناهج والاقترابات المستخدمة في تحليل الظواهر السياسية ينبغي شرح وتبسيط بعض المصطلحات المستخدمة في التحليل السياسي ثم ضبط كل من مصطلحي المنهج والاقتراب.

أولاً: المفهوم:

المفهوم هو عبارة عن تصور ذهني وفكري يستخدم للتعبير عن ظاهرة أو حركة أو أي شيء، أو هو مصطلح مجرد لم يُعَيَّن له محتوى يستخدم للتعبير عن معنى شيء أو ظاهرة أو بعض خصائص الشيء أو الظاهرة ويراعى في ذلك الجانب اللغوي والوظيفي للمفهوم ومن بين خصائصه:

- الزمن: حيث أن دلالة أي موضوع تختلف من فترة لأخرى.

- للتحكم في المفهوم لا بد الرجوع إلى الموسوعات العامة (اللفظي، الوظيفي).

- المفاهيم هي أداة الأسلوب العلمي في البحوث.

- التعريف أداة لتحديد المفهوم.

وللمفهوم استخدامات واسعة في العلوم ويحقق للبحث العلمي فوائد منها:

- أنه أداة اتصال بين أهل الاختصاص الواحد.

- أنه أداة لتصنيف وترتيب معلومات البحث.

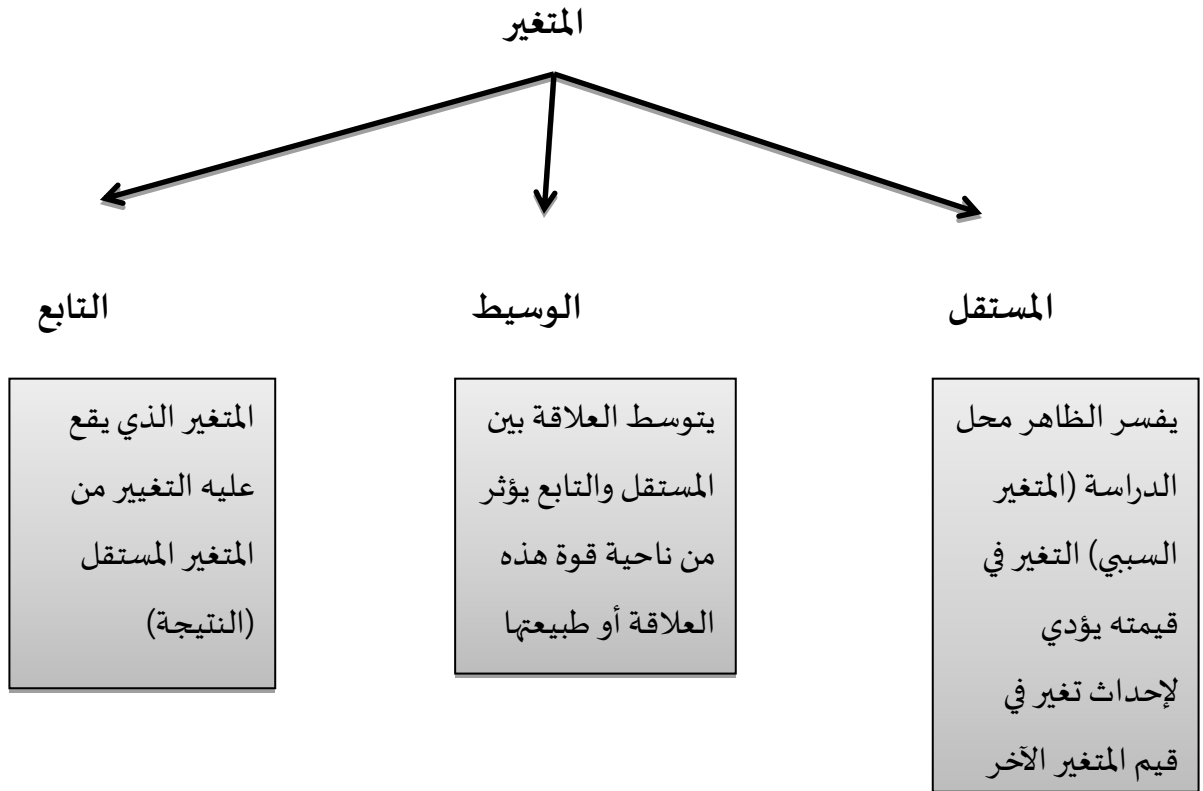
- أنه أداة لصياغة المشكل (الفروض العلمية، القانون العلمي).

- أنه أداة للتفسير والضبط والتحكم.

ثانياً: المتغير:

المتغير هو خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كما أو نوعاً، من هنا نظر إليها كمتغير، فهي توصيف للظواهر القابلة للتغير أو للقياس وللملاحظة من الظاهرة محل الدراسة.

فالمتغير بمثابة نقل المفهوم (الظاهرة محل الدراسة) من العالم النظري/ المجرد إلى عالم الملاحظة والتجريب، كالبحث مثلا في المشاركة السياسية من خلال قياس معدلات السلوك الانتخابي.



ثالثاً: المؤشر:

المؤشر هو دليل وجود الظاهرة في الواقع، فهو معطى قابل للملاحظة كأن نقول مثلاً أن من مؤشرات الديمقراطية المشاركة السياسية هي التعددية الحزبية، التداول السلمي على السلطة، الفصل بين السلطات، ... إلخ.

أو هو أداة قياس دقيقة (غالباً ما تكون رقمية أو إحصائية) تُستخدم لترجمة المفاهيم النظرية المجردة إلى ظواهر ملموسة وقابلة للملاحظة والتقييم، فهو يمثل دلالة ميدانية للواقع مما يسمح للباحثين وصناع القرار بقياس التغيرات، وتقييم الأوضاع، واتخاذ قرارات مبنية على أدلة واضحة.

وهو يتميز بمجموعة من الخصائص هي:

- القابلية للقياس: تحول المفاهيم المعنوية إلى أرقام أو فئات يمكن رصدها.
- الدلالة: تعبر عن حالة معينة (مثل قياس "الفقر" أو "التقدم") دون الحاجة لدراسة كل تفصييلة معقدة.

- الموثوقية: توفر معياراً موضوعياً يساعد في إصدار أحكام شاملة.

رابعاً: النظرية:

إن هدف العلم هو الوصول إلى تحقيق ثلاثة أشياء رئيسية تتعلق بمادته أو موضوعه هي الوصف والتغيير والتنبؤ (أي وصف الظاهرة وتفسيرها والتنبؤ بما يترتب عليها) وهذه العمليات الثلاث تفسر بوضوح السبب في كون "النظرية" هي المدخل لأي علم.

فعملية الوصف تعني ببساطة ملاحظة الظاهرة وتسجيل هذه الملاحظات بانتظام، ولكن هذا يتطلب أن يكون لدى الملاحظ أساساً نظرياً أو منطقياً يستند عليه وهنا يأتي دور النظرية، فعملية التفسير إنما تتم على أساس نظري وهدف النظرية هو تفسير للعلاقات المتداخلة للظاهرة والهدف

من هذه العملية بالطبع هو نفس الهدف الأسمى للعلم وهو التنبؤ أي توقع الحدث أو مترباته المستقبلية.

فالنظرية تمثل ذلك الإطار التصوري القادر على تفسير عالم الخبرة الواقعية، أي الظواهر والعلاقات بهدف البحث عن العلل والأسباب والتنبؤ أيضاً، والنظرية بصورة عامة هي مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:

- ينبغي أن تكون النظريات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.
- يجب أن تصاغ بوضوح وبأسلوب بسيط وموجز ولكن في الوقت نفسه تكون شاملة فلا تهمل أي من المتغيرات والعوامل التي تؤثر في القضية محل البحث.
- يجب أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطياً.
- لا بد ان تكون متماشية مع النظريات السابقة التي ثبت صحتها.

خامساً: النموذج المعرفي:

هو بناء فكري لمجموعة من العناصر قد تم اختبارها في الواقع معين وفي زمن محدد فصار أداة للتمثيل والمحاكاة نأخذ (النموذج المعرفي) في جوانبه المهمة التي يمكن القياس عليها لبناء نموذج آخر، لذا عرّف بأنه: "بناء نظري نحكي من خلاله بنية وتركيبه منظومة ما وكذلك آليات وتفاعلات مكوناتها والظروف الخارجية المحيطة بها".

وعليه فالنموذج المعرفي يوجد في العلوم الطبيعية والعلوم البيولوجية والاجتماعية والسياسية، والمطلوب عند اقتباس النموذج هو الدقة في تحديد المتغيرات وعناصر القياس لإمكانية تطبيق النموذج بشكل سليم مع مراعاة المؤثرات الداخلية والخارجية لمكان تنفيذ النموذج، إن النموذج يعتبر أداة في تطوير المعرفة، النظام السياسي النظام الاقتصادي... الخ.

سادسا: المنهج:

المنهج لغة هو الطريق الواضح والسليم وتقابلها باللغة الفرنسية كلمة "Méthode"، أما اصطلاحا فيعرف بأنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"، أو هو "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون لها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون لها عارفين"، ولعل أكثر التعريفات شمولاً وبساطة هو الذي يرى أن المنهج هو "الطريقة التي تعين الباحث على أن يلتزم باتباع مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل سيرا مقصودا في البحث العلمي، ويسترشد بها الباحث في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث".

وعلى العموم المنهج له معنيين:

- أ- المعنى الإبستمولوجي: هو تلك المواقف الفلسفية حول طبيعة الواقع وسبل معرفته.
- ب- المعنى التقني: هو الإجراءات التي يحصل من خلالها على المعلومات والمعطيات لأغراض البحث.

ومن وظائف المنهج:

- أ- الوصف: إعطاء صورة شاملة عن الظاهرة محل البحث بهدف التعرف على كينونتها
- ب- التفسير: الكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر.
- ج- التنبؤ: إقامة توقعات صحيحة للأحداث

سابعاً: المنهجية

المنهجية في العلوم السياسية هي مجموعة القواعد، والأدوات، والإجراءات المنظمة التي يعتمد عليها الباحث لدراسة الظواهر السياسية (مثل: النظم الانتخابية، الثورات، وصناعة القرار) بغرض تفسيرها، فهمتها واستخلاص نتائج علمية دقيقة.

أو هي مجموعة الإجراءات التي يتبعها الفكر البشري لاكتشاف واقعة علمية وإثباتها، وتعبير أدق فإن المنهجية هي: عملية تطبيق مجموعة من القواعد والخطوات المنظمة لدراسة مشكلة أو ظاهرة ما وصولاً إلى حلول أو نتائج أو حقائق معنية".

كما تعرف من جهة أخرى بأنها فرع من فروع الاستيمولوجيا (علم المعرفة) تختص بدراسة المناهج أو الطرق التي تسمح بالوصول إلى معرفة علمية للظواهر.

أو هي العلم الذي يهتم بدراسة علم المناهج، فهي علم المناهج حيث تختص بدراسة المناهج التي تسمح بالوصول إلى معرفة علمية للأشياء والظواهر، أما المنهج فهو مجمل الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث لإظهار حقيقة الأشياء التي يقوم بدراستها والبحث عنها.

وبذلك فالمنهجية هي أشمل من المنهج، ففي البحوث العلمية نستخدم مفهوم المنهجية في اعتمادنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي ونستعمل مفهوم المنهج في حال اعتمادنا على منهج واحد.

وتعتبر بمثابة "خريطة طريق" تضمن خلو البحث من التحيز وتتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية:

أ- المناهج البحثية الأساسية: تُستخدم لتوجيه الدراسة وتفسير الظواهر ومن أبرزها:

- المنهج التاريخي: يستخدم لفهم الأحداث السياسية الحالية من خلال دراسة جذورها وتطورها عبر الزمن.

- المنهج المقارن: يقوم بمقارنة ظاهرتين سياسيتين أو أكثر (مثل مقارنة نظامين برلمانيين) لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف.

- المنهج السلوكي: يركز على دراسة السلوك الفعلي للأفراد والجماعات (كردود فعل الناخبين) بدلاً من التركيز فقط على النصوص والقوانين.

ب- أدوات وأساليب جمع البيانات: وهي التقنيات الميدانية التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات، وتشمل:

- البحث الكمي: يعتمد على الأرقام والإحصاءات وتحليل البيانات (مثل: نتائج الانتخابات، استطلاعات الرأي العام).

- البحث النوعي: يعتمد على الوصف والتحليل المعمق (مثل: إجراء المقابلات الشخصية مع صُناع القرار، دراسة الوثائق والأرشيف).

ج- خطوات تطبيق المنهجية (خطة العمل): وتشمل الخطوات أو المراحل التالية:

- تحديد الإشكالية: صياغة تساؤل رئيسي دقيق حول الظاهرة المراد دراستها.

- طرح الفرضيات: تقديم إجابات محتملة ومؤقتة للإجابة عن الإشكالية.

- اختيار أدوات البحث: تحديد الاستراتيجية المناسبة (استبيان، ملاحظة، تحليل محتوى).

- تحليل النتائج وعرضها: استخلاص النتائج وتعميمها بشكل موضوعي.

ومن وظائف المنهجية:

- فهم أبعاد الظاهرة الواقعية.

- تحديد وضبط العلاقات بين الرموز التي تعبر عن الواقع، والواقع الذي تعكسه الرموز.

- تحديد العلاقات بين الرموز المستخدمة في التفكير والأحداث الاجتماعية ومدى الترابط بينها.

وإذا حاولنا البحث في الفرق بين المنهج والمنهجية فإن الفرق بينهما يظهر من حيث أن المنهج هو الطريقة التي تعين الباحث على أن يلتزم باتباع مجموعة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل سيراً مقصوداً في البحث العلمي ويسترشد بها الباحث في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث، أما المنهجية فتعني مجموعة الإجراءات والآليات المتعارف عليها بين العلماء والتي يمكن استخدامها للملاحظة والكشف والتحقيق في اكتساب المعرفة والوصول للحقائق، والغرض الأساسي من المنهجية هو محاولة فهم الأمور والعلاقات في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان من أجل الوصول إلى النظريات والقوانين التي تحكم الكون وتسيره.

ثامناً: الاقتراب

لقد تعددت الآراء وتباينت في تعريف الاقتراب وتحديداتها إلا أنها اجتمعت فيما بينها بأن مصطلح الاقتراب يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح والضوابط التي تحكم الظاهرة محل الدراسة بغية اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث، فالاقتراب هو طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية بغية اكتشافها وتفسيرها بالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً، ويقوم كل اقتراب على مصطلحات معينة، فرضيات، أسئلة ... إلخ.

أو هو إطار تحليلي يأخذ كأساس عند دراسة الظواهر السياسية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدة التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي تثار، فالاقترابات هي وسائط بيننا وبين الظواهر المختلفة تعين على تفسيرها استناداً إلى المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره.

ويمكن اعتبار الاقتراب بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختبار إطار مفاهيمي معين أو الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته (الهدف تحليل الظاهرة السياسية) فيكون معبرا عن إستراتيجية عامة لدراسة الظاهرة.

وبسبب تعقد الظواهر السياسية من جهة واختلاف الخلفيات الفكرية المعرفية والفلسفية للباحثين تتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها.

المحور الثاني: المنهج التاريخي

أولاً: تعريف المنهج التاريخي:

يعرف المنهج التاريخي بأنه ذلك الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها.

أو هو مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداث تاريخها كما وقعت، وترتيبها واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها لتكون ركاباً من المعلومات ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها وحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة والظرف الذي وجدت فيه.

ثانياً: أهمية المنهج التاريخي

تظهر أهمية المنهج التاريخي من خلال جوانب متعددة منها:

- تطور الظاهرة عبر الزمن يتطلب العودة إلى حالتها في الماضي.
- يتيح التاريخ إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية.
- يلقي التاريخ مزيداً من الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.
- يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي.

- إن فهم أي مجتمع لا يمكن أن يكون دقيقا ومتكاملا إلا في ضوء المضامين التاريخية والتطور التاريخي لهذا المجتمع.

ثالثا: قواعد التحليل التاريخي

هناك مجموعة من الاعتبارات المنهجية التي لا بد من أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر أهمها:

- الظروف المادية: دراسة مجموعة من المعطيات المادية المرافقة للظاهرة التاريخية والتي تمكن أن تتدخل في مسارها مثل الجنس والوفيات، الأمراض، البيئة الجغرافية الطبيعية وعمل الانسان.

- الثقافة العقلية: (اللغة، العلوم، الفنون التشكيلية، الفلسفة والأخلاق، الدين، القانون والعرف).

- النظم الاقتصادية: كل ما يتصل بالغذاء (نمط الإنتاج في الزراعة واستغلال المعادن، الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل التجارة والتبادل التجاري).

- النظم الاجتماعية: (الأسرة، التعليم، طبقات المجتمع والقواعد التي تنظمه).

- النظم السياسية: (شكل الحكومة، نمط النظام السياسي، نوع الإدارة، طبيعة الدولة).

رابعا: خطوات المنهج التاريخي

هناك مجموعة من الخطوات التي يجب الالتزام بها عند استخدام المنهج التاريخي نوضحها فيما يلي:

- تحديد المشكلة التاريخية: يكون الاختيار إما عن طريق مطالعة مستفيضة في الوثائق التاريخية، أو إشكالية أثارها بحوث سابقة، أو مشكلات تاريخية ما زال يتحدث عنها الناس ولم يفهموها.

- جمع الحقائق والمعلومات التاريخية حول الموضوع.

- ترتيب هذه الحقائق وتبويبها او تصنيفها.

- التحليل الخارجي للوثائق والمصادر بصفة عامة والتي يشمل التأكد من صدق الوثيقة وعدم

تزييفها وذلك عن طريق المقارنة بين النسخ المختلفة، صاحب الوثيقة، التحقق من تاريخ الوثيقة.

- التحليل الداخلي للمصادر ويشمل التأكد من حقيقة المعاني التي تتضمنها الوثيقة وكذلك تحديد

الظروف والدوافع التي يمكن أن تكون قد أثرت في كاتب الوثيقة فدفعته إلى التمسك بالصدق أو

الكذب والتزييف والتحريف أو الخطأ.

- صياغة نتائج البحث والقوانين التي توصل إليها الباحث من خلال استخدامه للمنهج التاريخي

- كتابة تقرير البحث: (الموضوعية، منطقية التحليل، الترتيب والتنظيم).

خامسا: مصادر المنهج التاريخي

تنقسم المصادر في المنهج التاريخي إلى عدة أنواع هي:

- المصادر الأولية: الآثار والوثائق، مخطوطات، رسائل، مذكرات والسجلات المصورة، والعناصر

الشفهية مثل الأمثال والأساطير والفلكلور والتراث الشعبي، يمكن تصنيفها إلى:

<- الوثائق الشفوية.

<- الوثائق المصورة.

<- الوثائق المكتوبة.

<- التسجيلات والمصحف والمقالات.

<- المنشرات والمطبوعات والتقارير.

<- شهادات الأشخاص.

- المصادر الثانوية: كل ما كتب وأنجز من بحوث أكاديمية وكتابات وأقوال.

سادسا: شروط نجاحه في التحليل السياسي

يرتبط نجاح استخدام المنهج التاريخي في التحليل السياسي بمجموعة من الشروط أهمها:

- التكامل المنهجي: حيث لا يجب الاعتماد عليه كلياً بل يجب دمجه مع مناهج أخرى كالمناهج المقارن أو التحليل المؤسسي.

- النقد الموضوعي للمصادر التاريخية: التأكد من مصداقية المصادر التاريخية وتنقيحها لضمان عدم تأثر التحليل بأهواء الكاتب أو المؤرخ.

- الربط بالوقت الراهن: يجب ألا يكون الهدف مجرد سرد الماضي فقط بل توظيفه لخدمة فهم الواقع الحالي والتنبؤ بما سيحدث مستقبلاً.

سابعاً: تقييم المنهج التاريخي

1- السلبيات (نقاط الضعف):

- محدودية التعميم: فالظواهر السياسية ترتبط غالباً بزمان ومكان محددين مما يجعل استنساخ التجربة التاريخية في سياق آخر أمراً غير دقيق.

- مشكلة المصادر: قد تعاني الوثائق التاريخية من بعض المشاكل أو الصعوبات منها التحيز، أو عدم الدقة، أو نقص المعلومات المتاحة.

- التركيز على الوصف فقط دون التحليل: فهذا المنهج يميل أحياناً إلى السرد التاريخي للأحداث على حساب التحليل السياسي العميق أو تفسير "السبب والنتيجة".

2- الإيجابيات (نقاط القوة):

- إتاحة الفهم العميق للجذور: فهو يوفر تفسيراً منطقياً للأحداث المعاصرة من خلال العودة إلى أصولها وتطورها التاريخي.

- تراكم الخبرات: لأنه يسمح باستخلاص الدروس من تجارب الماضي لتجنب الأخطاء السياسية أو صياغة سياسات أكثر نجاحاً.

- دراسة المؤسسات السياسية: لأنه يساعد في فهم الهياكل والديناميات القائمة التي هي الأساس نتاج مسار تاريخي طويل.

المحور الثاني: المنهج الوصفي

أولاً: تعريف المنهج الوصفي:

يُعرّف المنهج الوصفي بأنه: "مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تقوم على وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصف موضوعي وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً بتوضيح خصائصها وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً ويوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

كما يُعرف المنهج الوصفي بأنه: "أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العلمية وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة للمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة المدروسة".

أو هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

ويتم استخدام هذا المنهج بغية معرفة كل حيثيات وجوانب الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل بواسطة الاعتماد على دراسات استطلاعية سابقة ودراسات شاملة حول الظاهرة من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة وبلوغ من التفصيل عن مختلف مكونات الظاهرة.

ويهدف هذا المنهج إلى:

- جمع معلومات حقيقية ومفصلة للظاهرة موضوع الدراسة.

- توضيح الظواهر الأخرى التي تتأثر وتتوثر في الظاهرة.

- مقارنة وتقييم الظاهرة المدروسة بغيرها من الظواهر الأخرى.

ثانيا: أهمية المنهج الوصفي:

تظهر أهمية المنهج الوصفي من خلال جوانب مختلفة منها:

- أنه يوفر قدرا هائلا من المعلومات التي تكون شاملة للموضوعات من كل النواحي.

- تمثل هذه المعلومات أهمية في تحقيق التراكمية المعرفية في أي حقل من حقول المعرفة وتؤدي إلى

تطور العلم ذاته منه خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء وصياغة القروض والمفاهيم

والتصورات والإحاطة بالمتغيرات المختلفة.

- إن صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتحصل عليها عبر المنهج الوصفي هي في

جوهرها بناء نظري على أسس واقعية بمعنى مساهمة العلم في معالجة مشكلات المجتمع الحقيقي.

- إن البحث الوصفي هو السبيل المناسب في بناء المقاييس العلمية في دراسة وبحث الظواهر

الاجتماعية المختلفة بالاعتماد على المؤشرات الامبريقية وقياس المتغيرات كميًا...

ثالثا: خطوات المنهج الوصفي

يسير المنهج الوصفي باعتباره أحد أساليب البحث العلمي وفق الخطوات الرئيسية للبحث

والتي يمكن ترتيبها على النحو التالي:

- تحديد الظاهرة محل الدراسة.

- اختيار العينة التي ستجري عليها الدراسة أو البحث.

- جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة

- معالجة عوامل الظاهرة وأبعادها المختلفة ومعرفة مختلف حيثياتها.

- تحديد أدوات جمع البيانات.

- صياغة نتائج البحث وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات وهناك من يذهب إلى القول
بمرحلتين لهذا المنهج.

- المرحلة الاستكشافية: مرحلة اختيار أولي للموضوع من حيث المفاهيم والفرضيات وقابلية
الموضوع للبحث.

- مرحلة التشخيص: وهي مرحلة معالجة الموضوع وجمع البيانات وتحليلها.

خامسا: أسس وقواعد المنهج الوصفي:

- استخدام كافة وسائل جمع البيانات اللازمة التي تحقق فرض استخدام المنهج وقياس الفرضيات،
كالملاحظة والمقابلة...

- تحديد كيفية اختيار العينة بطريقة دقيقة.

- هناك من الدراسات الوصفية من يكتفي بالوصف الكمي والكيفي لجوانب الظاهرة، بينما توجد
دراسات النشر تعمقا بأسباب الظاهرة وما تمكن أن تكتشفه من علاقات بين عناصرها.

- يتميز المنهج الوصفي بالصياغات التجريدية القابلة للتعميم على الموضوعات والظواهر المشابهة
في ميدان العلوم الاجتماعية.

سادسا: أنواع البحوث الوصفية

تتعدد أنواع البحوث الوصفية إلى أنواع متعددة هي:

- بحوث عامة وصفية يكون هدفها محصور في وصف خصائص تخص الجماعات والتجمعات
بصفة عامة من أية ناحية وما يرتبط بها (بحوث استكشافية) مهمتها الكشف على حدود وجود
الظاهرة.

- بحوث وصفية تركز عملها على جماعات أو جمهور معين، هدفها استطلاع آراء ومعتقدات وأيديولوجيات الناس، ومعرفة اتجاهاتهم وميولهم.

- بحوث وصفية تستهدف اختيار ظواهر معينة تفتت بين أعضاء البناء الاجتماعي أو تميل إلى الانقراض، ومحاولة التعرف على الأوصاف الدقيقة لها (أبعادها، طبيعتها ماهيتها، وضعها الحالي، العلاقات بينها...).

- بحوث وصفية تستفيد من تحقيق الهدفين الرئيسيين للعلم في الوصف والتفسير وتحقق غاية العلم وهي التنبؤ وهي الشائعة.

- دراسات مكتبية وذلك عن طريق استخدام التقارير والسجلات والبيانات المدونة لفهم الظواهر وتفسيرها واستنباط النتائج منها، (كتابات شخصية كالرسائل، مذكرات...).

- الوصف على المدى الطويل (الدراسات الطويلة) وبحث وصفي يسمح بدراسة تطور الظاهرة عبر فترة زمنية قد تصل إلى عشرات السنوات.

سابعاً: تقييم المنهج الوصفي

لتقييم هذا المنهج بموضوعية في حقل العلوم السياسية يمكن استعراض نقاط الضعف فيه ومواطن قوته على النحو التالي:

1- عيوب و انتقادات المنهج الوصفي:

- محدودية التفسير: فهو يقتصر أحياناً على الإجابة عن (ماذا يحدث؟) ويعجز عن تقديم إجابات عميقة عن (لماذا حدث ذلك؟) أو استشراف المستقبل بدقة إذا تم استخدامه بمعزل عن مناهج أخرى.

- القصور في وضع النظريات: لأنه لا يكفي وحده لبناء نظريات سياسية شاملة، لأنه يركز على رصد

الظواهر المباشرة ولا يتعمق دائماً في الهياكل الخفية أو الدوافع الأيديولوجية.

- التحيز المحتمل: رغم ادعاء الموضوعية قد يتسرب الذكاء البشري والانحياز الأيديولوجي للباحث

أثناء انتقائه للبيانات السياسية ووصفها.

2- مزايا المنهج الوصفي في التحليل السياسي:

- التشخيص الدقيق: فهو يقدم صورة واقعية ومفصلة للنظم السياسية والأحداث الراهنة قبل

الانتقال إلى مرحلة التفسير.

- التطبيق الواسع: لأنه يسهل استخدام أدوات بحثية متعددة ومرنة مثل تحليل المضمون،

الاستبيانات، ودراسات الحالة.

- التأسيس السليم: فهو يعتبر الوصف الركيزة الأساسية للتنبؤ وصناعة القرار، فلا يمكن فهم

السياسات العامة أو الأزمات دون تحديد أبعادها وحجمها بدقة.

المحور الثالث: منهج دراسة الحالة

تمهيد:

هذا المنهج ليس مجرد أداة لجمع المعلومات لأنه يشير أساسا إلى طريق معين يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة وإلى الكيفية التي تتم بها الدراسة.

أولا: تعريف منهج دراسة الحالة

لقد تم تعريف منهج دراسة حالة بأنه: "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع حالات التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة".

وهناك من عرفه بأنه: "دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار".

ثانيا: خصائص منهج دراسة الحالة

يمكن تحديد خصائص منهج دراسة حالة بما يلي:

- إنه طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة.
- يقوم على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي.
- التعمق في دراسة الحالة يكسب النتائج المتوصل إليها من خلال البحث المصادقية والقيمة العلمية والقابلية للتعميم.
- يعتمد على العينة والمقابلات والملاحظة والبيانات والاحصائيات المختلفة وهي القاسم المشترك بين المنهج الوصفي ودراسة الحالة.

- التركيز والتعمق في حالة واحدة وتناولها من كل الجوانب.

- يتميز بوجود حالة واحدة وليس مجتمع دراسة ونختار منه عينة.

ثالثا: شروط دراسة الحالة

- تتطلب دراسة الحالة الدقة في تحري المعلومات مع مراعاة تكاملها.

- تتطلب دراسة الحالة التنظيم والتسلسل والوضوح لكثرة المعلومات التي تشملها.

- تتطلب دراسة الحالة الاعتدال في طرح المعلومات بحيث تكون مفصلة تفصيلا مملا وليس

مختصرا بحيث يؤدي إلى الخلل في المعلومات، وينبغي أن تكون هذه المعلومات متناسبة مع هدف

الدراسة.

- تتطلب دراسة الحالة ضرورة القيام بتسجيل كل المعلومات وذلك لكثرتها وخشية نسيان بعضها.

رابعا: شروط تطبيق منهج دراسة الحالة

- المثابرة في جمع المعلومات والبيانات حول الحالة على فترات التاريخية حتى البسيطة منها.

- عدم الاكتفاء بالبيانات السطحية للحالة، وإنما سير أغوار الحالة والتعمق في دراسة الظاهرة.

- التنوع في عملية جمع المعلومات من حيث المصادر ومن حيث المجالات ومن حيث النوعيات.

خامسا: خطوات منهج دراسة الحالة

- اختيار الحالة موضوع الدراسة والتحليل بشكل يتلاءم مع موضوع الدراسة وفرضياته وأهدافه

ويجب التقيد بما يلي: - مراعاة سهولة الحصول على البيانات. - القابلية للبحث.

- ضبط نموذج نظري تجريدي (سماه ماكس فيبر بالنموذج المثالي): يشتمل على الجوانب التي سوف

يركز عليها الباحث في بحثه، ولذلك تصنيف العناصر إلى أولية مهمة وثانوية أقل أهمية بناء على

فرضيات البحث (الجانب الجغرافي، الديموغرافي، العسكري، السياسي، الاقتصادي، الديني، السوسولوجي).

- جمع البيانات حول الحالة في امتداداتها التاريخي والراهنة، والاستعانة بالجداول والتبويب بما ينظم البيانات وتكوين قابلية للقياس والاستنتاج واختبار الفرضيات مع التأكيد على توثيق كل معلومة يحصل عليها الباحث.

- تحليل البيانات والتحقق من الفرضيات وبالتالي الإجابة على تساؤلات البحث وفي النهاية كتابة التقرير النهائي للبحث.

سادسا: تقييم منهج دراسة الحالة

لتقييم هذا المنهج في حقل التحليل السياسي، يمكن تفكيكه إلى نقاط قوة ومكامن ضعف:

1- نقاط الضعف (الحدود):

- صعوبة التعميم: نتائج الحالة المدروسة (مثل سياسة دولة واحدة) لا يمكن تعميمها بالضرورة على بقية الدول أو الأنظمة السياسية المختلفة.

- التحيز الذاتي: احتمالية وقوع الباحث في فخ الانحياز (خاصة في الدراسات المعيارية أو عند تحليل سير القادة) مما يؤثر على موضوعية التحليل.

- صعوبة القياس والتكرار: يفتقر إلى معايير صارمة وثابتة يمكن تكرارها للوصول إلى نفس النتائج بدقة.

- استهلاك الوقت والجهد: يتطلب جمع البيانات وتحليلها (من مقابلات، وثائق، ومحاضر) وقتاً طويلاً.

2- نقاط القوة (المزايا)

- العمق والتفصيل: لأنه يسمح بدراسة الظاهرة السياسية (مثل انقلاب عسكري أو تفاوض أزمة) بكافة تفاصيلها الدقيقة وتطوراتها التاريخية والسوسيو-ثقافية.
- استكشاف الظواهر الحديثة: يُعد أداة مثالية لاستكشاف الموضوعات الجديدة أو المعقدة التي لا تتوفر حولها بيانات كمية كافية.
- توليد الفرضيات: يساهم بشكل فعال في بناء نظريات جديدة أو التمهيد لدراسات كمية ومقارنة واسعة في المستقبل.
- تتبع العمليات: يكشف عن آليات صنع القرار الخفية والديناميكيات الداخلية (مثل تأثير جماعات الضغط).

المحور الرابع: المنهج المقارن

أولاً: تعريفه المنهج المقارن

المنهج المقارن هو منهجٌ دراسيٌّ يستخدمُ للمقارنة بين مجموعةٍ من المعارف ويعودُ استخدامه إلى الدراسات الاجتماعية.

وقد عرفه إيميل دوركهايم: " بأنه تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بين متغيرين أو ظاهرتين".

كما عرفه جون ستيوارت ميل: " مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف".

كما يعرف المنهج المقارن بأنه تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات امبريقية عامة يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر.

ويستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات " لا توجد دراسة للسياسة هي ليست مقارنة"، " دوغان" و " بيلاسي".

ثانياً: التطور التاريخي للمنهج المقارن

تعود جذور استخدام المنهج المقارن إلى المفكر أرسطو الذي قارن بين دساتير المدن اليونانية القديمة (158 دستور)، وكذلك سار على نفس المنوال المفكر نيقولا ميكيافيلي في مقارنته عناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم كل من توماس هوبز ومونتسكيو المقارنة، كما كذلك كارل اعتمد ماركس المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا

وفرنسا وانجلترا، وقد أجاد كل من دي توكفيل وبراسيس في دراستهما للولايات المتحدة الأمريكية باعتمادهما البيانات المقارنة المشتقة من خلفياتهما الأوروبية.

لتظهر دراسة السياسة المقارنة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ولكنها كانت مقتصرة في البداية على أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي مع هيمنة المدخل القانوني على تلك الدراسات والذي كان يركز على الإطار الشكلي والمؤسسات الرسمية والاهتمام بالدستور وطرق انتقال السلطة، وكان موضوع السياسة المقارنة يتمحور حول الحكومة (الحكومات المقارنة)، لينتقل الاهتمام من مفهوم الدولة إلى مفهوم القوة والقدرة والسلطة والنفوذ أي التحول إلى المنظور السلوكي لتدخل فواصل جديدة غير الدولية (تنظيمات سياسية اقتصادية...)

ثالثاً: شروط المقارنة

من أجل أن تكون المقارنة سليمة يجب توفر جملة من الشروط أهمها:

- الظواهر أو الوحدات التي يراد إخضاعها للمقارنة لابد أن تنطوي على نقاط وأوجه اختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق فلا مجال للمقارنة بين ظواهر متماثلة تماماً أو متميزة تماماً.
- وجوب توفير الدقة العلمية في اختيار عناصر المقارنة وهذا يعني التركيز على العناصر الجوهرية والضرورية للظواهر المدروسة (تحديد الوحدات أو العناصر والمتغيرات التي ستخضع للتحليل المقارن).

- شمولية المقارنة لكافة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

- تحديد العناصر التي ستتم المقارنة بينها.

- ضرورة اعتماد المقارنة على إطار فكري المتضمن لعدد من المفاهيم والمتغيرات.

- لا تصح المقارنة المصطنعة التي تعتمد على تشويه الظواهر أو الخالات.

رابعاً: أهداف المقارنة

تهدف المقارنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إثراء المعرفة النظرية والواقعية بأنظمة الحكم والسياسة كما هي في الواقع وبناء نظريات ومناهج تعين العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه ومن ثم التعامل معه.
- تقييم الخبرات والمؤسسات والتفاعلات وأنماط السلوك السياسي كما أنها تمدنا بالتجارب عن الآخر والتي تجنبنا الوقوع في الأخطاء السابقة أو الاستفادة من تجارب النجاح.
- تساعد على تصنيف الأنظمة السياسية وترتيبها وإظهار آليات عملها.
- البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة.
- معرفة أنماط العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع.
- أنها طريقة لاكتشاف متغيرات جديدة في الظواهر.
- المقارنة طريقة مناسبة لبيان خصائص الأشياء وتمييزها عن طريق مقابلتها مع بعضها.
- إثبات نظريات (فرضيات) أو نفيها أو تطوير نظريات جديدة.

خامساً: خطوات المنهج المقارن

يتم استخدام المنهج المقارن في التحليل السياسي وفق مجموعة من الخطوات المتتالية وفق

الترتيب الآتي:

- تحديد وحدة التحليل أي الوحدة التي يتخذها الباحث كعنصر أساس للمقارنة، فالوحدة قد تكون الدولة أو الحزب أو البيروقراطية، أو السلوك الانتخابي أو اتجاه الرأي العام أو الثقافة أو عملية صنع القرار الخارجي في مجموعة من الدول:

- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية، (المتغيرات الجيدة تشتق من المفاهيم الجيدة)، ذلك أن المفهوم هو الدليل الذي يسترشد به الباحث في عملية المقارنة، فالتجريد ثد التعميم تلك هي خطوات المقارنة.

- جمع ووصف وترتيب الحقائق والبيانات التي تم الحصول عليها.

- تحديد الخواص المتماثلة وما يقابلها من خواص متباينة، وتحديد أبعاد كل منها بما يؤدي إلى التجريد النظري.

- تفسير وشرح وتحليل خواص التشابه والاختلاف الرئيسية والثانوية مستوى الايضاح والتجريد النظري.

- صياغة النتائج العلمية والتحقق من صدق الفرضيات المطروحة من عدمه.

- كتابة التقرير النهائي.

سادسا: تقييم المنهج المقارن

يعتمد التقييم الشامل لهذا المنهج في التحليل السياسي على تفكيك نقاط قوته وجوانب

الضعف أو القصور فيه على النحو التالي:

1- نقاط الضعف في المنهج المقارن:

- مشكلة الاستدلال السببي (مشكلة المؤثرات المتعددة): من حيث صعوبة عزل المتغير المستقل

الذي يسبب الظاهرة نظراً لتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن صعوبة

المقارنة إذا كان عدد الحالات المدروسة قليلاً.

- مشكلة التوسع المفاهيمي: فعند تطبيق مفاهيم سياسية نشأت في سياق معين (مثل الديمقراطية الغربية) على سياقات سياسية أخرى (دول العالم الثالث)، قد تفقد المفاهيم دقتها الإجرائية وتصبح فضفاضة.

- التحيز الثقافي وسياق الحالة: لأن كل نظام سياسي يحمل "خصوصية تاريخية" قد تُغفل في المقارنات الكمية الواسعة مما يؤدي أحياناً إلى مقارنات مصطنعة أو مشوهة.

- صعوبة تطبيق المنهج التجريبي: لكون الظواهر السياسية أحداثاً تاريخية وإنسانية معقدة لا يمكن للباحث عزل المتغيرات والتحكم بها مخبرياً كما هو الحال في العلوم الطبيعية.

2- نقاط القوة (المزايا):

- التعميم وبناء النظريات: فهو يساعد في استنباط قواعد عامة وأنماط متكررة بدلاً من الاكتفاء بوصف الحالات الفردية.

- التفسير وفهم السببية: من خلال مقارنة الحالات التي تنجح في تحقيق هدف سياسي معين (مثل التنمية أو الاستقرار) بحالات أخرى تفشل يمكن للباحث تحديد المتغيرات السببية المؤثرة.

- تجاوز القوالب النمطية: لأنه يمنع الباحث من الوقوع في فئوية التمرکز العرقي أو الثقافي من خلال توسيع نطاق الدراسة ليشمل بيئات مختلفة.

المحور الخامس: المناهج الكمية والمناهج الكيفية في العلوم

السياسية

في التحليل السياسي نتيجة لتعدد وغموض الظواهر السياسية يتم استخدام نوعين رئيسيين

من المناهج هي المناهج الكمية والمناهج الكيفية يتم التفصيل فيما على النحو الآتي:

أولاً: المناهج الكمية

المناهج الكمية هي عملية شرح الظواهر بواسطة الإجراءات البحثية الإمبريقية من خلال جمع

البيانات العددية التي يتم تحليلها باستخدام أساليب تستند على قواعد رياضية، فالبيانات التي يتم

إنتاجها دائماً رقمية، وكثيراً ما كان ينظر إلى البحث الكمي باعتبار أنه يتميز بكونه علماً ثابتاً ودقيقاً

ينهض على أسس صلبة، ويتم تحليل بياناته باستخدام الطرق الحسابية والإحصائية.

وقد ورد في تعريف دائرة المعارف البريطانية بأن المناهج الكيفية هي: "تلك التي يعتمد

استخدامها على المؤشرات العددية والإحصائية لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها بصورة يسهل

فهمها والتعرف على العوامل المتداخلة بها"، ومن الواضح أن بعض الظواهر تفسح المجال للتحليل

الكمي لأنها متاحة بالفعل كأرقام.

ثانياً: المناهج الكيفية (النوعية)

يشير مفهوم البحث الكيفي (النوعي) إلى: "عدد من الأساليب المنهجية والأسس النظرية

المتنوعة التي توظف أساليب جمع البيانات والتحليل غير الكمي، والتي تستخدم من أجل

استكشاف العلاقات الاجتماعية ووصف الواقع، فالبحث النوعي يسعى لتوضيح المعنى وإبراز القيم

وهو مهم بصورة خاصة في العلوم السلوكية حيث يكون الهدف منه استكشاف الدوافع الأساسية

للسلوك الإنساني، ومنه يمكن القول أن البحث الكيفي هو عملية جمع وتحليل وتفسير البيانات بشكل سردي ومنطقي لأجل فهم ظاهرة اجتماعية محددة، حيث يعد البحث النوعي نهج إنساني أكثر صلة بالأفراد والجماعات والذي يعتمد بشكل أساسي على فحص أفعالهم وتصرفاتهم والعلاقات التي تربطهم فضلاً عن الميزات التواصلية والتفاعلية التي تتشكل بينهم، ويتطلب التفكير التأملي والدراسة الموضوعية للعالم بالإضافة إلى إمكانيات التفسير والتنبؤ.

ثالثاً: التوفيق بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية

رغم اختلاف الأسس التي يقوم عليها النوعين إلا أنّهما يكملان بعضهما بعضاً خصوصاً في ما يتعلق منهما بموضوعية الباحث ودوره.

- في البحث الكمي تكتسب استقلالية الباحث عن موضوع البحث قيمة كبيرة، بخلاف ذلك فإن البحث الكيفي يعود إلى الإدراك الذاتي للباحث بوصفه عنصراً أساسياً من المعرفة.
- إن البحث الكمي يعتمد إلى درجة كبيرة على تقنين البحوث الميدانية، فتكون أسئلة الاستبانة وكذلك الإجابة محددة مسبقاً، أما المقابلات الكيفية فهي أكثر مرونة، وتتكيف مع الحالات المختلفة.

القسم الثاني: الاقترابات

المحور الأول: الاقتراب القانوني

أولاً: تعريف الاقتراب القانوني

الاقتراب القانوني (أو المدخل القانوني) هو إطار تحليلي كلاسيكي في العلوم السياسية يدرس الظواهر السياسية عبر التركيز على القوانين، والدساتير، والهيكل والمؤسسات الرسمية، معتبراً أن فهم القواعد المنظمة للحكم هو المفتاح لتفسير السلوك السياسي والممارسات الحكومية.

وقد نشأ هذا الاقتراب في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكان سائداً بقوة في دراسات النظم السياسية المقارنة قبل أن يتراجع لصالح الاقتراب السلوكي منذ منتصف القرن العشرين، والذي ركز أكثر على دراسة السلوك الفعلي للأفراد والجماعات.

إن استخدام الاقتراب في بحوث العلوم السياسية يتحدد من خلال:

- تحديد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها الاقتراب المستخدم.

- توضيح كيفية استخدامه من خلال إسقاط تلك الافتراضات على العناصر الأساسية للظاهرة محل الدراسة.

يركز الاقتراب القانوني في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، أي مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها.

ويستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة ووصفه لحق التصويت والعملية الانتخابية، وتأثير ذلك على العملية السياسية سواء تعلق

بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك على استقرار الدولة، كما يفيد في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية.

ثانياً: المفاهيم الرئيسية للاقترب

يقوم على عدة مفاهيم أبرزها مفهوم القوة، السلطة التشريعية، القانون، مبدأ الفصل بين السلطات، مدى تطابق الأنشطة والسلوكيات مع القواعد القانونية، دولة القانون، الحريات، المساواة... إلخ.

ثالثاً: الافتراضات الرئيسية للإقترب

إن الزاوية التي ينطلق منها الاقترب القانوني في دراسته للحياة السياسية مؤداها أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والاكراه.

وهو يقوم على مجموعة من الافتراضات الرئيسية هي:

- النصوص الدستورية والقانونية: يُنظر إلى الدستور والتشريعات كوثائق أساسية تحدد طبيعة النظام السياسي.

- المؤسسات الرسمية: الاهتمام بالهيكل والهيئات الرسمية مثل (البرلمان، الحكومة، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية) وطريقة توزيع الصلاحيات بينها.

- الشرعية الشكلية: يركز على ما "يجب" أن تكون عليه الممارسة السياسية وفقاً للقانون، وليس ما يحدث فعلياً على أرض الواقع.

رابعاً: تقييم الاقتراب القانوني

أ- إيجابيات الاقتراب القانوني

- الانضباط والدقة: يعتمد على قواعد وتفسيرات واضحة ومحددة.

- فهم الإطار المرجعي: يزود الباحث بفهم شامل للقواعد الأساسية التي تحكم الأنظمة السياسية وقواعد اللعبة السياسية.

ب- الانتقادات الموجهة إليه

- إهمال الواقع السياسي (القصور الوظيفي): يغفل الجانب غير الرسمي (مثل دور جماعات الضغط، التقاليد، وسلوك الناخبين) الذي يؤثر بشكل كبير على صنع القرار.

- الجمود والشكوكية: يركز على النصوص الثابتة ويتجاهل الديناميكية والتغيرات المستمرة في البيئة السياسية.

- المثالية مقابل الواقع: يصف كيف ينبغي أن تعمل المؤسسات دستورياً، ولكنه يفشل أحياناً في تفسير الأزمات أو الانحرافات عن القاعدة القانونية.

المحور الثاني: الاقتراب النسقي (النظمي)

تمهيد:

شهد حقل العلوم السياسية تطوراً ملحوظاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه العلوم السياسية بمناهجها التقليدية عن استيعابه والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لإيجاد وتطوير آليات بحث في هذا الحقل عن طريق استحداث اقترابات جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والإحاطة بها.

ويُعتبر الاقتراب النسقي (أو اقتراب تحليل النظم) من أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، ويعود الأصل في استخدام مصطلح النسق (أو النظام) إلى علم الفيزياء الذي انتقل منه إلى مجال العلوم الاجتماعية ليتم استخدامه منذ القرن التاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم إلى حقل العلوم السياسية منذ أوائل القرن العشرين.

ويعود الفضل الأكبر في تطوير الاقتراب النسقي في حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي دافيد إيستون David Easton ، ولهذا لم يكن غريباً إطلاق بعض دارسي العلوم السياسية على اقتراب التحليل النسقي اسم "اقتراب إيستون".

أولاً: المفاهيم الأساسية للاقتراب النسقي

يؤكد دافيد إيستون على أنه من أجل الوصول إلى نظرية عامة وشاملة يجب تطوير مجموعة مترابطة من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تُمكن من القيام بالتحليل وتوجيه الإهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي، كل ذلك انطلاقاً من أنّ المفاهيم تشير إلى متغيرات من واقع الحياة السياسية، وأهم هذه المفاهيم هي:

1- النظام (System): يُمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية عند ايستون، ويُعرّف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتراطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أنّ التغيير في أحد العناصر المكوّنة للنظام يؤثر في بقية العناصر فالنظام يتمتع بنوع من الإعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها.

2- البيئة (Environment): يشير مفهوم البيئة لدى المفكر دافيد ايستون إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أن تكون فكرة تحليلية فإن الفصل بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له واقعياً بل مجرد فصل نظري يفترضه الذهن للتحليل فقط، وهذا ما يعني أن النظام السياسي يؤثر ويتأثر ببيئته.

3- الحدود (Boundaries): فالنظام السياسي لا يوجد في فراغ بل في إطار بيئة، لذا لا بد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصويرية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأخرى وبدء حدود النظام السياسي، أي أن هناك حدود للنظام السياسي تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية التي تتم عبر الحدود.

4- المدخلات (Inputs): تشمل مدخلات النظام السياسي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته، وهي تشمل عنصرين رئيسيين هما المطالب والتأييد، فتشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي قد تكون

عامة كما قد تكون محددة، وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حين تشير الثانية إلى الإتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

5- المخرجات (Outputs): وهي مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية لأنه يستطيع أن يفرضها على المجتمع، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

6- عملية التحويل: هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام والتي بمقتضاها تتحول مدخلات النظام إلى مخرجات في شكل قرارات، سياسات، برامج حكومية، تصريحات إعلامية، فعملية التحويل بمثابة غرلة للمدخلات ذلك أنه بينما يتم التعبير عادة عن مطالب كثير فانه لا يتحول منها إلى مخرجات سوى عدد قليل نسبيا.

7- التغذية الإسترجاعية: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي الناتجة عن أفعاله (أي عن الآثار التي أحدثتها قراراته وسياساته)، بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام لأنه على أساس الوعي بما يحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله أو التخلي عنه، فالتغذية العكسية الفعالة تضمن الاستجابة الفعالة، وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.

ثانيا: الافتراضات الأساسية التي يركز عليها الاقتراب

يرتكز اقتراب التحليل النسقي كما قدمه ايستون على مجموعة من الافتراضات أهمها:

- العملية السياسية عملية آلية ديناميكية: يفترض اقتراب التحليل النسقي أن التفاعلات السياسية بين مكونات النظام فيما بينها، وبينها وبين البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية.

- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى: فالنظام السياسي بطبيعته نظام اجتماعي - جرى فصله تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة-، وبالتالي فهو نظام مفتوح عرضة للتأثير والتأثر بالبيئة المحيطة به.

- النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بُدَّ منها لاستمراره: يشير دافيد إيستون هنا إلى مجموعة الوظائف الهامة والحيوية التي تجعل أي نظام سياسي قادر على الاستمرار والبقاء.

- البيئة تفرض على النظام ضغوطاً: على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية، إلا أنَّ إيستون أكدَّ على أنَّه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي بالتركيز على مدخلين رئيسيين وهما: المطالب والتأييد.

فالمطالب تفرض على النظام السياسي ضغوطاً تفرض الاستجابة، ويرجع ذلك إلى أنَّ عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام السياسي من ثم يقل الدعم والتأييد له.

- النظام السياسي نظام تَكْيُفِي: يعتقد إيستون أنَّ القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد بحقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات وعليه، فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

ويؤكد دافيد إيستون أنّ فكرة النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية تُمَثِّل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية، هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه دافيد إيستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات.

ثالثاً: العلاقات الأساسية التي يطرحها الاقتراب

يطرح اقتراب التحليل النظري مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية. وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

يذهب إيستون إلى أنه ما أن يوجد النظام السياسي بحدوده وأنظمتها الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض، فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة اجتماعية - وبينها الأنظمة السياسية بالطبع - يمكن أن تكون معزولة تماماً عن البيئة المحيطة، وعلى ذلك فإن التحليل النسقي يجب أن يُرَكِّز جُلَّ اهتمامه على دراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات، وعلى الرغم من أنه ليس هناك اتفاق بين دارسي السياسة حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أنّ إيستون يرى مدخلات النظام السياسي من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للنظرية التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل

وإعادة تشكيل عمليات النظام السياسي، كما يرى الموند وكولمان مزيداً من التحديد لهذه المدخلات، على النحو السابق المشار إليه، كما يضيف ميتشل عنصر الموارد كعنصر ثالث.

رابعاً: التحليل النسقي في الدراسات السياسية

يقيم دافيد إيستون تحليله على فكرة النظام، و هي تعني أن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر، فهو يعتبر أن النظام السياسي علبة سوداء -لأنه هو لا يهتم كثيراً بما يجري داخل العلبة-، بل أن ما يعنيه هي علاقات النظام مع بيئته الداخلية والخارجية، ويركز إيستون اهتمامه على العناصر و المؤثرات المحيطة التي تؤثر على النظام السياسي أو ما تسمى بالمدخلات، و على ما يصدر من ردود فعل بعد تلقيه هذه المؤثرات المخرجات، فالتحليل النسقي في نظره يهتم بهذه الحلقات المتتابعة من الأفعال و ردود الأفعال، ما بين المحيط والنظام السياسي وقدرة النظام على الحفاظ على توازنه والتكيف مع ما يرد عليه من مؤثرات خارجية ليستوعبها و يُكيفها بصورة غير مخلة بالنظام.

وحتى يحافظ النظام على توازنه فإنه يحتاج إلى توفيق بين نوعين من المدخلات: المطالب التي تشكل عبئاً على النظام إن زادت على الحد كمطالبه العمال بزيادة الأجور أو بتحسين الضمان الاجتماعي، وهو في هذه العملية يحتاج إلى مساندة كتعبير المواطنين عن مساندتهم للنظام في أية خطوة يقدم عليها للرد على المطالب، و اعتماداً على المطالب والمساندة والتوازن بينها تصدر المخرجات عن النظام وهذه إما تكون تشريعات جديدة تستجيب لكل أو بعض المطالب أو حملة إعلامية لتوضيح الأمور و تبيان عدم شرعية المطالب أو المبالغة فيها أو القيام بتدابير قمعية كالتحدي للنقابات العمالية أو حل حزب من الأحزاب أو منع المظاهرات والإضرابات .. إلخ.

خامسا: تقييم الاقتراب النسقي:

1- الإيجابيات: يقدم الاقتراب النسقي عددا من الميزات لعلم السياسة في سعيه تكوين نظرية

إمبريقية عامة للنظام السياسية ومن هذه الميزات :

- أنه عام بدرجة يمكن إدخال عددا كبيرا من المتغيرات عند تفسير المخرجات والقرارات السياسية.

- إبراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام وبيئته من جهة

وبيئنه وبين مختلق أجزاء النظام من جهة ثانية.

- مساعدة الباحث في جميع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج البحوث.

- لفت الانتباه إلى مشكلات هامة للبحث من قبيل: ما هي أغراض النظام السياسي؟ ما هي الوحدات

المكونة للنظام؟ كيف يتفاعل النظام مع البيئة؟ كيف يحافظ النظام على ذاته؟

2- الانتقادات: بعد العرض السابق للجوانب الإيجابية التي أضافها الاقتراب النسقي إلى حقل

الدراسات السياسية بصفة عامة والنظم السياسية المقارنة بصفة خاصة، يجب الإشارة إلى

أهم الانتقادات التي تعرض لها الاقتراب ومن أهمها ما يلي:

- الاهتمام المبالغ فيه ببقاء واستمرار النظام وجعله هدافا في حد ذاته، حيث أعطى جُلَّ

اهتمامه وتركيزه بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه، فالاستقرار هو القيمة العليا

لسلوك النظام ولكنه لا يعني الجمود بل يفترض التغيير المنظم الذي قد يطرأ على البيئة أو

النظام ذاته استجابة للمطالب، ولكن التغيير الثوري الذي ينطوي على تحول شامل للنظام

السياسي لا موضع له في التحليل النسقي، فالنظرية هنا محافظة بطبيعتها ومرتجزة للوضع

القائم.

كما أنه يكشف عن عناصر الاستمرارية والاستقرار في النظام السياسي دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة واضحة ودقيقة، وهنا يوجه البعض انتقادا إلى الاقتراب باعتبار أن أغلب الدراسات التي اتبعت انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للأمر الواقع.

- يعكس إطاره التحليلي العام مستوى عال جدا من التجريد وتفتقر عناصره إلى التحديد الإجرائي الواضح، لا سيما فيما يتعلق بصعوبة التحويل الإجرائي لكثير من المفاهيم الجديدة التي جاء بها الاقتراب لتُصبح قابلة للقياس، مما يقلل من فرص استخدامه في البحث السياسي التجريبي المقارن، ويرتبط بذلك صعوبة أخرى تتعلق بوضع افتراضات تقبل الاختبار فمثلا فرضية أن المدخلات تؤثر بصورة آلية في المخرجات يكتنفها بعض الغموض بحيث يستحيل التحقق من صدقها. دائما.

- تناوله السريع والغامض للتحول، فقد اكتفى فقط بالإشارة لهذه العملية التي تحدث داخل أبنية النظام دون أن يوضح ماهية هذه الأبنية والوزن النسبي لكل منها وطبيعة وعمق التفاعلات التي تحدث بداخلها.

- ان اهتمام دافيد إيستون ببقاء واستمرار النظام السياسي جعله يغفل جانب الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام، أي كيفية توزيع القيم في المجتمع فتحليل إيستون يركز أساسا على المساهمة التي يمكن أن يقدمها الأفراد في أدوارهم المختلفة نحو بقاء النظام واستمراره، و يعتبر أن الصراع و الخلاف يمثلان تهديدا لديمومة و استمرارية النظام السياسي.

المحور الثالث: الاقتراب الوظيفي

تمهيد:

تعود المرجعية العلمية للنظرية الوظيفية إلى العلوم الطبيعية والعلوم البيولوجية وهي تقوم

على مبدأين أساسيين هما:

- أن الجسم البشري يتكون من مجموعة من الأعضاء في شكل كل متكامل.

- لا يمكن فهم أي عضو من أعضاء الجسم إلا في إطار كلية الجسم.

ومن هنا فإن العضو جزء من كُـلِّ، والعلاقة الرابطة بينهما هي حصراً علاقة تكاملية، وهذا ما

يجعل تكاملاً بين الوظيفة المنفردة للعضو ووظيفة الجسم ككل.

وقد تم اقتباس مفهوم الوظيفية ضمن علم الاجتماع من قبل مجموعة من المفكرين أمثال:

سان سيمون (1760-1825)، أوجست كونت (1798-1857)، إميل دوركايم (1857-1917)، ثم

بدأت تهيمن على ساحة علم الاجتماع من عشرينات القرن العشرين من خلال مساهمات كل من

روبرت ميرتون وتالكوت بارسونز.

وانتقلت بعدها إلى علم السياسة أين جاءت الصياغة الأخيرة لها في علم السياسة على يد

المفكر الأمريكي غابريال أmond الذي يعتبر من أكثر علماء السياسة تعمقا في دراسة المدخل

الوظيفي واستعماله كإطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة، ويعرف النظام السياسي

بأنه: "ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد داخل جميع المجتمعات والذي يقوم بوظيفة التكيف

والتوحيد داخليا"، فالنظام السياسي إذن هو المسؤول الشرعي عن المحافظة أو التغيير الجذري

للعلاقات الموجودة في المجتمع.

أولاً: الافتراضات التي يقوم عليها الاقتراب

لقد اعتبر غابريال ألموند النظام السياسي ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات ويقدم من خلالها بذلك الوظائف التي ينجزها بواسطة القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها، إلا أنه يختلف عن دافيد إيستون وغيره من النسقيين بتحديد مفهوم "الوظيفة" وما يصاحبها من قوة كمطلق لتحليل وظائف النظام السياسي.

ويتميز النظام السياسي عنده بخصائص معينة هي:

- الشمول: النظام السياسي عند ألموند يشتمل على جميع أو كافة التفاعلات والعمليات سواء من جانب المدخلات أو المخرجات والتي قد تؤثر على استخدام القسر المادي أو إمكانية استخدام النتائج التي تترتب عن ذلك، ولهذا فالنظام السياسي يضم البنى الرسمية وغير الرسمية التي لها ارتباط بظاهرة السلطة داخل المجتمع.

- الاعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في إحدى مكونات النظام يؤثر ويحدث تغييرات فعلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مكوناته الأخرى فالعمليات السياسية الفرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى مثلاً الانتخابات قد تغير في وظائف السلطات الثلاثة.

- وجود حدود للنظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها النظم الأخرى ويبدأ منها النظام السياسي.

- جميع النظم مهما بلغت درجة سلطتها لها بنى سياسية محددة.

- إن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية لكن يتم أداؤها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنى مختلفة بين هذه النظم.

- جميع البنى السياسية مهما بلغت درجة تخصصها وسواء وجدت في مجتمعات متمدنة أو بدائية تقوم بوظائف متعددة.

ثانيا: وظائف النظام السياسي عند أُموند

بناء على الخصائص السابقة حدد أُموند وظائف النظام السياسي وقسمها إلى نوعين:

أ - وظائف المدخلات: ويرى أنه توجد أربع وظائف سياسية يجب أن يقوم بها أي نظام وهذه الوظائف هي:

- التنشئة السياسية والتوظيف: تقوم التنشئة السياسية بنقل الثقافة السياسية من جيل لآخر أو نشر ثقافة جديدة في حين يقوم التوظيف بتدريب القادة السياسيين الجدد.

- توضيح المصالح: وتعني تحديد وحصر وضبط مطالب أفراد المجتمع ونقلها من المجتمع إلى صانع القرار السياسي.

- تجميع المصالح: وتعني غربلة وتنظيم المطالب حتى يمكن للنظام السياسي أن يستجيب لها ويتخذ القرارات المناسبة لها.

- الاتصالات السياسية: وتشمل كافة الاتصالات بين عناصر أو مكونات النظام أو بين النظام وبيئته المحيطة والتي تقوم بها وسائل الاتصال المختلفة.

ب - وظائف المخرجات: ويميز هنا غابريال أُموند بين ثلاثة أنواع من الوظائف هي:

- تشريع القانون.

- تنفيذ القانون.

- التقاضي بالقانون.

وهناك وظيفة مشتركة وهي الاتصالات السياسية والتي يتم بها انجاز بقية الوظائف في جانبي

المدخلات والمخرجات.

ويعتبر الموند النظام السياسي نسق يتعرض لتغيرات مستمرة، ويحتاج دائما إلى التكيف لكي يضمن استمراره وبقائه وذلك في سياق عملية تفاعلية يقيمها مع النظم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع نفسه.

ثالثا: مقومات تحليل الموند للنظام السياسي

- اعتبر الموند أن النظام السياسي متغير مستقل بذاته، يحتوي داخله عملية التحول والتي بمقتضاها يقوم بعملية تلقي المطالب أو المدخلات السياسية وتحويلها إلى مخرجات في شكل قرارات سياسية وقوانين.

- انتقد طرق تحليل النظم لوظائف النظام السياسي سواء داخل المجتمع أو في المحيط الدولي، وقدم أمثلة على أداء النظم الرأسمالية ذات الأنماط المختلفة سياسيا وفي حقبات تاريخية مختلفة، حتى في أوقات تقاربها وتشابهها كالأزمات الاقتصادية الدورية.

- اقترح مفهوم القدرة لتحليل أداء النظام السياسي والظواهر السياسية والإحاطة بها، أو اكتشافها بطريقة أكثر دقة وشمولا.

وقدم أسلوب الموند التحليلي تصنيفا للنظم السياسية من خلال:

- ممارستها ونظمها التي تؤثر على أدائها الداخلي كنظمها الحزبية أو شكل حكوماتها برلمانية أو رئاسية أو غيرها من الأنواع.

- وإضافة مفهوم القدرة كمعيار لتحليل ومقارنة أنماط قراراتها (أدائها) وتفاعلها مع المحيط الداخلي والدولي المحيط بها.

رابعاً: تقييم الاقتراب الوظيفي

يمكن تقييم هذا الاقتراب من خلال موازنة علمية دقيقة لنقاط قوته ومكامن الضعف فيه،

كما يلي:

أ- نقاط القوة (المزايا): قدم الاقتراب الوظيفي مجموعة من المزايا أو الإيجابيات للتحليل

السياسي نلخص أهمها فيما يلي:

- الفهم الشامل: يساعد الاقتراب في تحليل المجتمعات المختلفة ككل مترابط مما يمنع دراسة

الظواهر بمعزل عن سياقها السياسي وحتى الاجتماعي والاقتصادي

- أهمية المؤسسات: يبرز الدور الكبير والفعال للمؤسسات والهيكل المجتمعية المختلفة (مثل

الأسرة، الحكومة، النظام التعليمي، وسائل الاعلام) في الحفاظ على استقرار المجتمع وتلبية

احتياجاته الأساسية.

- إرساء الاستقرار والتكامل: يفسر كيف تتكيف المجتمعات مع الأزمات والمشاكل التي تواجهها

للحفاظ على تماسكها وبقائها.

ب- نقاط الضعف (الانتقادات): على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمها غابريال ألموند في

دراسة النظم السياسية إلا أنه تعرض لبعض الانتقادات منها:

- الانحياز للوضع القائم: يميل هذا الاقتراب إلى دعم المحافظة وتبرير الأوضاع الحالية مما يجعله

عاجزاً أحياناً عن تفسير الثورات والتغيرات الجذرية.

- إهمال الصراع: يتجاهل دور الصراع الطبقي أو التناقضات والمصالح المتعارضة في دفع عجلة

التغيير المجتمعي.

- الاهتمام المبالغ فيه بالاستقرار: يقوم على افتراض أن جميع الأجزاء تعمل دائماً في تناغم تام لتحقيق مصلحة المجتمع، وهو أمر لا يعكس الواقع دائماً.

- سيطرة الإيديولوجية الليبرالية على فكر الموند ونموذجه: فالملاحظ أن الكثير إن لم نقل غالبية المصطلحات والمفاهيم الواردة في الاقتراب الوظيفي ملازمة أو قادمة من الفكر والثقافة الغربية الديمقراطية.

- اعتبار النظام السياسي وهو أساساً نظام اجتماعي في شكل نظام بيولوجي نتيجة لإهمال العنصر البشري عموماً من عملية التحليل والدراسة.

- جعل النظام السياسي المتقدم وفقاً للنموذج الديمقراطي الغربي (والأمريكي أساساً) هو المرجع أو المعيار الذي يتم القياس عليه، وإهمال الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين المجتمعات الإنسانية المختلفة.

المحور الرابع: الاقتراب المؤسسي

أولاً: تعريف الاقتراب المؤسسي

يُقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل العلوم السياسية بصفة عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغيراً مستقلاً يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، كما تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، كما أنها تؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.

كما يُعرف بأنه إطار تحليلي ومنهج بحث يركز على دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية من خلال تحليل المؤسسات التي يتكون منها النظام، كما عرّفه البعض بأنه دراسة الهياكل والقواعد الرسمية التي تنظم وتوجه السلوك الإنساني داخل الدولة أو المنظمة.

وقد ظهر الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب التاريخي والقانوني حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية الشكلية، وقد حدث هذا التحول من خلال الاهتمام بدراسة الحقائق السياسية كما تركز الدراسة في هذا الاقتراب على وجه الخصوص على المؤسسة كوحدة للتحليل، وقد مر هذا الاقتراب بمرحلتين هما:

- المرحلة التقليدية: هي المرحلة التي كان الاهتمام فيها منصباً على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية

وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل هذا الاقتراب عموماً السلوك السياسي و السياق الاجتماعي و الأيديولوجية التي تتحرك فيها المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير السمينين كالتطبقات الاجتماعية والقوى السياسية المختلفة، وقد ظلت هذه المرحلة على هذا النحو حتى بلوغ المدرسة السلوكية.

- المرحلة الحديثة: هي المرحلة التي انبعثت فيها المؤسسة الحديثة أو الجديدة، والتي ظهرت بعض بذورها في أواسط الستينات على يد العالم السياسي الأمريكي صمويل هنتغتون وذلك في كتابه الشهير النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة إلا أن عودة المؤسسة الحديثة برزت جلياً في الثمانينات حيث تم التركيز على المؤسسات غير الرسمية، وعلى السلوك الاجتماعي والسياسي الاقتصادي و الأيديولوجي الذي يتحرك فيه الأفراد، و من هنا تم تفادي التركيز على الدراسات القانونية البحتة.

ثانياً: خصائص الاقتراب المؤسسي

يتميز الاقتراب المؤسسي بشقيه التقليدي والحديث بخصائص عديدة نطرح من بينها ما يلي:

- الاستقلالية النسبية للمؤسسات: لا تعتبر المؤسسات مجرد انعكاس للمصالح المجتمعية أو التطبيقية، بل تمتلك تأثيراً مستقلاً وقدرة على صياغة وتوجيه السلوك السياسي وصنع القرارات.

- تداخل الرسمي وغير الرسمي: يدرك أن التأثير لا يقتصر على الهياكل القانونية والدستورية المكتوبة فقط، بل يشمل القواعد غير الرسمية مثل العادات والتقاليد والقيم الثقافية التي تؤثر في بيئة اتخاذ القرار.

- التفاعل المتبادل: يرفض النظرة الأحادية مؤكداً أن المؤسسات تشكل سلوك الأفراد، وبالمقابل يقوم الأفراد وصناع القرار بتعديل وتطوير المؤسسات.
- الاهتمام بالتحليل القيمي للمؤسسات.
- الاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ.
- اعتبار المؤسسة وحدة أساسية للتحليل.
- القدرة على دراسة المؤسسة كوحدة واحدة أو مجزأة إلى عدة وحدات.

ثالثاً: الفروع الرئيسية للاقتراب المؤسسي الجديد

تتعدد المقاربات داخل هذا الاقتراب وكل منها يركز على زاوية معينة:

- المؤسساتية الاختيار العقلاني (Rational Choice Institutionalism) : تفترض أن المؤسسات توفر "حوافز وقيود" تؤثر على حسابات الفاعلين السياسيين الساعين لتحقيق أقصى قدر من مصالحهم.
- المؤسساتية التاريخية (Historical Institutionalism) : تركز على التطور المؤسسي عبر الزمن، وكيف أن القرارات والمسارات الأولى تقيد الخيارات المتاحة لصناع السياسات في المستقبل (ما يُعرف بالاعتماد على المسار).
- المؤسساتية الاجتماعية (Sociological Institutionalism) : تدرس كيف تعمل المؤسسات كنظم ثقافية ومعيارية؛ فالأفراد يلتزمون بقواعد مؤسسية معينة لأنها تعتبر "طبيعية ومناسبة" في بيئتهم الخاصة.

رابعاً: المرتكزات الأساسية للاقتراب المؤسسي

يقوم الاقتراب المؤسسي على مجموعة من الركائز أو الدعائم هي:

- التركيز على الهياكل الرسمية: ينظر إلى مؤسسات الدولة (كالسلطات الثلاث، البيروقراطية، والجيش) كوحدة التحليل الأساسية.

- البعد القانوني والدستوري: يدرس القواعد والتشريعات والدساتير وكيفية توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين المؤسسات.

- التأسيس التاريخي: يعتقد أن المؤسسات تتشكل عبر مسارات تاريخية وتحدد قواعد السلوك ومخرجات النظام السياسي.

خامساً: معايير القياس في الاقتراب المؤسسي

لقد تعددت الدراسات التي تناولت المؤسسات والأطر النظرية والتحليلية التي يستخدمها الباحثون فقد اهتم هنتغتون بدراسة المؤسسات وأبعادها وأنماطها وآثارها و وضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربعة مقاييس لقياس مستوى المؤسسة و هذه المعايير هي:

1- التكيف: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستجابة على التأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:

- العمر الزمني: فكلما كان عمر المؤسسة طويلاً كانت أقدر على التكيف و العكس صحيح، بل أن المؤسسة الأكثر رسوخاً في القدم هي أكثر تأثيراً و بشكل إيجابي في تعزيز كل من أداء الدولة و استقرارها.

- العمر الجيلي: ويتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي، أي هل انتقلت القيادة سلمياً من جيل إلى جيل، فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقاً لقواعد مقررة و بشكل هادئ وسلمي هي أقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الانتقال للقيادة بصورة عنيفة، أو يحدث التغير القيادي في إطار الجيل نفسه.

- التغير الوظيفي: هل تغير المؤسسة في مهامها الرئيسية؟ فالمؤسسة التي تغير من وظائفها أكثر قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.

2- التعقيد: بمعنى أن تظم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة و تقوم بمجموعة من الوظائف التي تكفل لها الاستمرار، و يقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:

- درجة تعدد وحدات المؤسسة و تنوعها

- درجة تعدد وظائف المؤسسة و تنوعها.

3- الاستقلالية: و تشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل و تقاس بـ:

- الميزانية: هل للمؤسسة ميزانية مستقلة، و هل لها حرية التصرف فيها أم لا؟، فكلما تمتعت المؤسسة باستقلالية كلما أمكن وصف النظام السياسي بأنه نظام مؤسسات، وفي المقابل كلما كان النظام السياسي من خلال مؤسساته تابعاً وخاضعاً لنفوذ فئات اجتماعية، عائلية، عشائرية... الخ، كلما أمكن الحكم عليه بأنه ينقصه الحكم الذاتي، وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد السياسي.

- شغل المناصب: إلى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟.

4- التماسك: ويقصد به درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة، ويقاس بالمؤشرات التالية: مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة، مدى وجود خلافات داخل المؤسسة، وما إذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة وبأهدافها أو بقضايا هامشية مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة.

سادسا: استخدامات الاقتراب المؤسسي في التحليل السياسي

يقوم هذا الاقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسات ثم إجراء مقارنة بينها من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحطات التالية:

1- الهدف من تكوينها: هل تأسست بقصد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وهل القصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء أو لمجرد إضفاء شرعية زائفة.

2- مراحل تطورها: ما هي العوامل التي كانت لها الأدوار الحاسمة والتأثيرات الكبيرة في شكل المؤسسة وأدائها، وهل التطور الذي لحق بالمؤسسة كان بفعل نضجها وتطورها الطبيعي، أو بسبب ثورة، أو بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية.

3- تجنيد الأعضاء في المؤسسة: الملاحظ أن عملية التجنيد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتجنيد قد يتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.

4- الوسائل التي تستخدمها المؤسسة من أجل الحفاظ على بقائها.

5- هياكل المؤسسة وأبنيتها أي مما يتكون هيكل المؤسسة.

6- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.

7- اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقانون.

8- الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.

9- التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها.

10- وظائف المؤسسة وأهميتها.

11- المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.

12- البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة.

سابعاً: تقييم الاقتراب المؤسسي

1- السلبيات:

- عدم الربط بين المؤسسة وأعضائها حيث أن هذه العلاقة تكاملية ومجرد الفصل بينهما يعتبر تشويه للواقع.

- القصور التجريبي: وُجهت له انتقادات بأنه وصفي ومعيارى لأنه يركز على "ما يجب أن يكون" بدلاً من "ما يحدث فعلياً" في الواقع.

- تجاهل الفاعلين غير الرسميين: فهو يهمل دور جماعات الضغط والنخب والسلوكيات الفردية، إضافة للمؤسسات غير الرسمية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في النظام السياسي.

- عدم الصلاحية المطلقة: يواجه صعوبة في تحليل الدول النامية أو المجتمعات التي تفتقر لمؤسسات فاعلة أو تعاني من تداخل الطابع غير الرسمي.

- أن الاقتراب المؤسسي يصف المؤسسات دون بيان أنماط التفاعل داخل كل مؤسسة على حدى.

- الجمود: يغفل الجانب غير الرسمي والتفاعلات البشرية والدوافع الفردية.

- تجاهل المتغيرات البيئية: لا يعطي وزناً كافياً للعوامل الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية التي تؤثر على المؤسسة.

- البيروقراطية: قد تؤدي صرامة الهياكل إلى بطء في اتخاذ القرارات والاستجابة للتغيرات.

2- الإيجابيات

- الوضوح والهيكلية: يوفر إطاراً مرئياً وملموساً يسهل تتبعه لفهم كيفية عمل السلطات وتفاعلها داخل الدولة.

- أهمية القواعد: فهو يبرز دور القوانين والمؤسسات كعوامل استقرار تحد من الفوضى وتوجه سلوك الأفراد.

- المؤسسة الجديدة: تجاوزت النسخة التقليدية الجامدة حيث باتت تفسر كيف تشكل الهياكل المؤسسية تفضيلات الفاعلين وهوياتهم.

- التركيز على الجانب القيمي وقواعد السلوك داخل المؤسسات.

- الدقة في التحليل: فهو يسهل دراسة الظواهر السياسية من خلال قواعد وإجراءات مكتوبة ومحددة بدقة.

- توفير إطار تنظيمي: لأنه يساعد في فهم كيفية عمل الأنظمة الرسمية وصناعة القرارات عبر قنواتها الشرعية.

- الاستقرار والتنظيم: لأنه يرسخ مبدأ الالتزام بالأدوار والمسؤوليات الواضحة.

من خلال تناول الاقتراب المؤسسي الذي يعتبر أن المؤسسة هي الوحدة الأساسية للتحليل، ويستخدم في تحليل الدراسات السياسية وذلك بوصفه المؤسسات السياسية للدولة والهدف من تكوينها ومراحل تطورها، وهو يولي أهمية كبيرة للأبنية والهياكل حيث يعتبر هذا الاقتراب أن المؤسسة تغير مستقل يشكل البنية السياسية ويؤثر فيها وأن لها دور كبير في البناء السياسي، وعموماً فإن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية.

المحور الرابع: الاقتراب الاتصالي

أولاً: تعريف الاقتراب الاتصالي

إن كلمة الاتصال مشتقة من الأصل اللاتيني بمعنى عام أو شائع فالاتصال يسري في المجتمعات سريان الدم في الشرايين إننا لا نستطيع التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلا من خلال العملية الاتصالية، ويرى ميللر أن الإتصال يحدث عندما توجد معلومات في مكان واحد أو لدى شخص ما ويريد توصيلها إلى مكان آخر أو شخص آخر، ويعرفه هوفلانداً أنه عملية يقوم بمقتضاها المرسل بإرسال رسالة لتعديل سلوك المستقبل أو تغييره.

كما يعرف كولمان ومارش الاتصال أنه عملية مكونة من خمس عناصر: الشخص المرسل، مضمون الرسالة، الوسيلة، المستقبل، استجابة الأخير، وعرف فراك دانس الاتصال أنه العملية التي تتفاعل عن طريق المرسل والمستقبل في إطار اجتماعي معين بانتزاع الاستجابة باستخدام تلك الرموز الشفهية التي تعمل كميراث لتلك الاستجابة.

ثانياً: السياسة كنسق اتصالي

لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محو التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، وقد ساهم في تطوير نظرية الاتصال عالم الرياضيات السياسية نوربار وينر الذي استخدم مصطلح السيبرنطيقا بمعنى الضبط والاتصال عندما أكد على وجود أسس مشتركة بين عمليات التحكم والاتصال والأنساق الأوتوماتيكية الآلية وعمليات التحكم في الساق البيولوجية، وعليه فإن دراسة النظم السياسية من منظور الاتصال هي دراسة السلوكيات أو الأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات "الرسائل" فيما بين الفاعلين السياسيين، و السياسة على مستوى يمكن أن تدرس كنظام اتصالي، إذا لا يتصور صناعة قرار

سياسي لا يلعب فيه لاتصال دورا هاما، و هذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار و أعضاء المجتمع، و هكذا يسلط منهج الاتصال الضوء المسائل التالية:

- القنوات التي من خلالها تتدفق المعلومات بين الفاعلين السياسيين.

- أنواع المعلومات أو الرسائل.

- القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي.

- حدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة.

- أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل.

كما تفيد أنماط الاتصال في المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية و يمكن إجراء المقارنة من

متغيرات الزوايا التالية:

- تجانس المعلومات السياسية.

- حجم المعلومات السياسية.

- انسياب المعلومات السياسية.

- اتجاه تدفق المعلومات السياسية.

ثالثا: مكونات النظام الاتصالي:

يتكون النظام الاتصالي من العناصر التالية:

- مصدر الرسالة: أي المعلومات وقد يكون فردا أو جماعة.

- الرسالة نفسها: أي المعلومات التي يبعثها المرسل عن حدث أو مطلب أو مشكلة.

- القناة: التي تنقل من خلالها الرسالة إلى المستقبل.

- المستقبل: أي الطرف الذي يتلقى الرسالة.

- التغذية العكسية: أي الوعي أو المعرفة بنتائج الأفعال.

رابعاً: ركائز الاقتراب الاتصالي:

يقوم هذا الاقتراب على عدة عناصر ومفاهيم أساسية عند تحليل أي موقف سياسي وهي:

- تدفق المعلومات (Information Flow): تتبع مسار المعلومات من مصادرها (الحكومة، الأحزاب، مراكز القرار) إلى الجمهور.

- التغذية الراجعة (Feedback): وهي ردود أفعال الجمهور تجاه القرارات السياسية، والتي تعود للحكومة لتعديل أو تغيير سياساتها.

- الضوضاء والتشويه (Noise): أي خلل في قنوات الاتصال يؤدي إلى تحريف الرسالة السياسية أو إعاقة وصولها، مما ينتج عنه قرارات سياسية مبنية على تصورات خاطئة.

- قنوات الاتصال (Communication Channels): الوسائط التي تتم عبرها العملية السياسية (وسائل الإعلام التقليدية، شبكات التواصل الاجتماعي، الخطابات السياسية).

خامساً: التحليل الاتصالي للنظام السياسي:

يعد كارل دوتش رائد الاقتراب الاتصالي في دراسة النظام السياسي، وقد قام بعرض أفكاره بهذا الخصوص في عدد من المؤلفات التي من أشهرها كتابه "العصب الحكومي"، وكتابه الآخر "السياسة والحكم: كيف يقر الناس مصيره"، و في رأيه أن عملية الاتصال تعد بمثابة الجانب المحوري في أي نظام سياسي، حيث تتلقى أجهزة الاستقبال للمعلومات في صورة رسائل وتتولى نقلها إلى مركز القرار ويعتمد هذا الأخير على ذاكرته و قيمه في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الابنية التنفيذية التي تتخذ الأفعال و الإجراءات الكيفية بتنفيذه هذه القرارات و الأفعال التنفيذية

تثير ردود أفعال مختلفة تتلقها أجهزة استقبال المعلومات لتحويلها بدورها إلى مركز القرار، و تسمى هذه العملية بالتغذية الاسترجاعية

ويتضمن هذا الإطار الفكري العديد من المفاهيم يمكن تصنيفها في مجاميع أربع هي:

- مفاهيم تتعلق بالأبنية العامة.

- مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجته.

- مفاهيم تتعلق بالعلاقات وأثارها.

- مفاهيم تتعلق بالتجديد والتكيف.

سادسا: أهمية الاقتراب الاتصالي في التحليل السياسي

- تقييم جودة القرارات: يساعد في فهم ما إذا كان القرار السياسي يعبر عن الواقع الفعلي أم أنه بُني على معلومات مشوهة أو ناقصة.

- فهم الاستقرار والاحتجاج: يفسر حالة "الانسداد السياسي" أو اندلاع الاحتجاجات الشعبية كنتيجة لضعف أو انقطاع قنوات التواصل بين السلطة والمجتمع.

- صناعة الرأي العام: يحلل آليات توجيه وتشكيل توجهات الجماهير عبر وسائل الإعلام وتأثيرها على العمليات الانتخابية.

سابعا: مجالات تطبيق الاقتراب الاتصالي

- تحليل التغيير السياسي: يُستخدم بنجاح في دراسة الحركات الشعبية والاحتجاجات، حيث يُنظر إليها غالباً كنتيجة لـ "الانسداد في قنوات الاتصال السياسي" بين الحاكم والمحكوم وضعف التغذية العكسية.

- دراسة عمليات التنمية السياسية: فقد طبقه علماء مثل لوسيان باي ودانييل ليرنر لفهم دور وسائل الإعلام والاتصال في تحديث المجتمعات النامية وتشكيل الوعي السياسي.

- دراسة الأزمات وصناعة القرار: فهو قادر على تفسير كيف يمكن أن يؤدي تشويه أو نقص المعلومات أو غياب الشفافية إلى اتخاذ أنظمة الحكم لقرارات كارثية لا تتناسب مع الموقف الفعلي على الأرض.

ثامنا: تقييم الاقتراب الاتصالي

1- نقاط الضعف والانتقادات:

- التغافل عن هيكل القوة والاقتصاد: ركز على الجانب الفني والتقني لتدفق المعلومات لكنه قام بتجاهل الصراع الطبقي والمصالح الاقتصادية وتوزيع الثروة الذي غالباً ما يكون المحرك الأساسي للسياسة.

- النزعة الميكانيكية: يعاب عليه أحياناً المبالغة في التجريد والتعميم والنظر للحياة السياسية كعملية آلية مما يجعله عاجزاً عن تفسير الدوافع البشرية والعاطفية أو الأيديولوجية المعقدة.

- إهمال العوامل التاريخية: يميل هذا الاقتراب إلى التركيز بشكل كبير على اللحظة الآنية (المدخلات والمخرجات) متجاهلاً تراكمات التاريخ والتراث السياسي الذي يؤثر في كيفية تلقي المجتمعات للمعلومات.

2- نقاط القوة أو المزايا:

- تشريح الصندوق الأسود: تجاوز الانتقادات الموجهة للاقترابات الكلاسيكية (مثل التحليل النظري لدافيد إيستون) من خلال التركيز على ما يحدث داخل النظام السياسي وتتبع مسار المعلومات وصناعة القرار.

- الديناميكية: يطور النظام السياسي عملية حية مستمرة وليس مجرد مؤسسات جامدة، فكفاءة النظام تتحدد بمدى قدرته على نقل المعلومات من "المواطنين/البيئة" إلى "صناع القرار" والعكس.

- تفسير الاستقرار والانهيار: يربط بشكل وثيق بين فشل العملية الاتصالية (مثل الرقابة، تشويه المعلومات، الانسداد السياسي) وبين حدوث الأزمات والانهيار السياسي.

المحور الخامس: اقتراب صنع القرار

تمهيد:

تعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة، ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصراً على القرارات الداخلية في الدولة بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة عبر المجال الخارجي، كما ان دراسة عملية صنع القرار السياسي يعد مدخلا هاما في الحكم على مدى ديمقراطية النظم السياسية في الدولة من كونها نظم ديمقراطية ام لا.

ويعتبر اقتراب صنع القرار أحد أهم الاقترابات الشائعة في الدراسات السياسية وذلك لأنه ينظر الى النظام السياسي باعتباره ميكانيزم لصنع القرارات، كما ان عملية صنع القرار وظيفة تعرفها كافة النظم السياسية بشتى صورها واشكالها.

ويقوم اقتراب صنع القرار على أساس افتراض أن السياسة تعني سلسلة من صنع القرارات وبالتالي لا يمكن دراسة السياسة وماتشاهده من مواقف لصنع القرارات قبل دراسة عملية التحضير لبناء القرار.

أولاً: تعريف صنع القرار:

يمكن تعريف صنع القرار **Decision Making** من خلال الإشارة إلى عدد من التعريفات التي حاولت ضبطه وتحديد المقصود به، فقد عرفه ريتشارد سنادر: "هو تلك العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة تجري تعريفها إجتماعيا، وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرار".

أمّا حامد ربيع فقد عرفه بأنه: "نوع من الإعلان السلطوي وأسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة".

فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف بغية تغييره أو تعديله، وتختار السلطات السياسية بديلاً من مجموعة بدائل متاحة قصد

حل مشكلة، وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات وهذه المعايير هي:
- بنية القرار. - المشاركون في القرار. - المنظمة التي أتخذ فيها القرار. - عملية صنع القرار. - نتيجة
القرار.

إن اقتراب صنع القرار ليس نظرية علمية شاملة تتضمن مجموعة من الفروض المترابطة
وتسعى لتفسير الظواهر السياسية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة إذا وجد كذا فإنه تحدث
كذا، ولكن اقتراب صنع القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل
والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه.

ويعتبر القرار والأحداث التي تحيطه كأساس ووحدة للتحليل، فلا يمكن تصور عملية سياسية
لا تتضمن نمط ما من القرارات، فالعمليات التشريعية والقضائية والإدارية ينبغي النظر إليها
كعمليات صنع قرارات وفقاً لهذا الاقتراب.

ومن ثمَّ فإن اقتراب صنع القرار يتضمن مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطاراً
واسعاً ومرناً يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية (الجوانب النفسية التي
تؤثر في سلوك صانع القرار، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك
صانع القرار).

ثانياً: وحدة صنع القرار داخل النظام

يقصد بها الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم اختيار أحدها والإعلان عنه، ومهمتهم
هذا الاقتراب بوحدة صنع القرار ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أجزاءها ونمط تلك
العلاقات والأفراد الذين يمثلونها وقيمهم وشخصياتهم وخبراتهم وارتباطاتهم، فالوحدة القرارية
تمثل مجموعة الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار وما تضمنه من أفراد وإجراءات تنظيمها وقواعد

ضابطة للسلوك، ويتوجب على مستخدم اقتراب صنع القرار أن يلم بوحداث صنع القرار وتشكيلها وأجهزتها وأثر عمليات الاتصال التي تنقل المشاورات والنقاشات وتبادل الآراء والمعلومات بشأن البدائل المختلفة، والعلاقة بين الأجهزة فيما بينها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى وبالمحيط السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في الدولة.

ثالثاً: بيئة صنع القرار

قسّم سبروت "sprout" البيئة إلى بيئة عملية وبيئة نفسية، فعملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب وتتشابك مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صانع القرار وتفرض عليهم قيوداً، وتتضمن بيئة صنع القرار نوعين هما:

أ- البيئة العملية (المادية): ويمكن تقسيم العملية إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية:

- البيئة الداخلية: وتشير إلى الأوضاع الداخلية من أبنية اجتماعية وأنساق ثقافية وقيمية وتنظيمية سياسية كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام، وطبيعة النظام السياسي والايديولوجية التي يتبناها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي للدولة، والعلاقات الاجتماعية السائدة، والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للأفراد، والعلاقات السائدة بين النظام السياسي والمجتمع، ومدى شرعية النظام وكذلك الرفاه الاقتصادي أو التآزم، كل هذه العوامل تؤثر على عملية صنع القرار وعلى صانع القرار وتعد بمثابة قيود تؤثر على صناعة القرار.

- البيئة الخارجية: وتشمل كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء أكانت دولاً أو منظمات دولية أو شركات إقتصادية دولية.

وتتوقف عملية صناعة القرار على الإدراك الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار.

ب- البيئة النفسية (السيكولوجية): وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم وقيمهم وخبراتهم وآرائهم ودوافعهم وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرار، فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية والأوضاع الدولية فحسب، ولكنه يتأثر بها متشابكة مع مجموعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية).

رابعاً: مراحل عملية صنع القرار

عملية صنع القرار السياسي هي عملية معقدة وتمر بعدة مراحل وتوثر فيها مجموعة من العوامل والمؤثرات النفسية والاقتصادية والسياسية وغيرها، لذا يؤدي تجاهل مثل هذه الأشياء يؤدي الى الخطأ في اتخاذ القرار السياسي الملائم لحل مشكلة ما.

وعادة يمر صنع القرار السياسي بمراحل نوجزها فيما يلي ذكره:

- تحديد المشكلة التي يجب اتخاذ القرار حيالها.

- عملية البحث في البدائل.

- واختيار البديل المناسب.

- العمل على تنفيذ هذا البديل أو الخيار.

فنجد أنه فيما يتعلق بتحديد المشكلة التي يجب حلها فإنه عادة ما يتم في النظم الديمقراطية من خلال المناقشة والحوار الذي تشارك فيه ادوات الاعلام والاحزاب والنقابات والجماعات وغيرها وهذا يختلف في النظم غير الديمقراطية حيث يكون للقائد السياسي دور كبير في اتخاذ الخطوات

اتجاه المشكلة المطروحة، وفي اطار عملية البحث نجد أنها تشير الى حصول صانعي القرار على تصورات وأفكار عديدة بما يتلاءم مع المشكلة المطروحة، وفي نظم عديدة تعتبر البيروقراطية اداة هامة جدا لتزويد صانع القرار بالمعلومات ولكنها في نظم أخرى قد تحجب المعلومات الأمر الذي قد يؤدي الى عرقلة صنع القرار، كما ان صانع القرار عليه أيضا أن يعمل على ترتيب المعلومات حول المشكلة المطروحة أمامه حتى يستطيع ترتيب الخطوات التي يتخذها حيال المشكلة.

ولكن بشكل عام لابد من الاشارة الى أن القائد السياسي سواء في النظم الديمقراطية أو غير الديمقراطية يلعب دور قوي وهام في عملية صنع القرار السياسي، وعادة ما يتم التركيز على شاغلي المناصب الرسمية في إطار الحديث عن صانعي القرار السياسي وفي مقدمتهم رئيس الدولة من زوايا دافع استعدادهم أي كيفية ادراكهم للمؤثرات البيئية وكيفية الاستجابة لها.

خامسا: العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي

هناك العديد من العوامل التي لها تأثير على عملية صنع القرار السياسي مثل دور القائد وشخصيته والتركيب الاقتصادي والاجتماعي والرأي العام والاحزاب السياسية وجماعات المصالح وطبيعة النظام السياسي، فعملية صنع القرار السياسي تؤثر فيها مجموعه من العوامل والمؤثرات النفسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن العوامل التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي نجد أنها تنقسم حسب الجهة المسئولة عنها الى جهات وسلطات رسمية مثل السلطات الرئيسية في الدولة وهناك السلطات أو الجهات غير الرسمية مثل الاحزاب وغيرها.

ومن هنا سوف نحاول أن نوضح هذه العوامل بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1- المؤسسات الرسمية: وتمثل في الحكومة وأجهزتها الرئيسية في الدولة وهي:

- السلطة التشريعية: وهي من أهم السلطات في الدولة ومهمتها الأساسية داخل النظام السياسي هي سن القوانين، أي تشريع القواعد العامة ونجد في جميع الأنظمة السياسية المعاصرة تقريبا جمعيات تشريعية يطلق عليها أسماء مختلفة، ويقوم أعضائها بمناقشة وإعداد والتصويت على السياسات التي تعرض عليهم بعد دراستها والموافقة عليها.

- السلطة التنفيذية: وهي الهيئة التي يقع على عاتقها تنفيذ القوانين التي تصدرها الهيئة التشريعية ولها أهمية في انجاز العملية السياسية والتنفيذية عادة تباشر سياسات جديدة وتشرف على تنفيذها وتحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لها.

- السلطة القضائية: وتكمن مهمتها في تحقيق العدالة وتفسير القانون وتطبيقه وتلعب دور في صنع السياسات، ولأن السلطة القضائية توفر ضمانا حقيقية وحماية قانونية للحقوق والحريات الفردية خصوصا بوجود الرقابة على القوانين والأعمال الإدارية.

2- المؤسسات غير الرسمية: وهي تشير إلى جهات مختلفة أهمها:

- الرأي العام: توجد علاقة بينه وبين السياسة العامة حيث أن ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعله الحكومة فهو وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية مهمة وتكون مطروحة للنقاش بحثا عن حل فهو يؤثر في السياسة العامة والعكس صحيح وهذه العلاقة تختلف من نظام لآخر كنوع القضية ودرجة تمسك الجماهير، ويظهر تأثير الرأي العام في إمكانية ما يضع من حدود على القرارات الحكومية وعلى صنع السياسة، وأيضا عند إحجام المسؤولين عن اتخاذ موقف أو

قرار أو هذا ما يحدث معارضة شعبية قوية لأن السياسة العامة في الدول الديمقراطية هي من صنع الرأي العام.

- الأحزاب السياسية: تعتبر من أهم متغيرات النظام السياسي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف وتوفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، ويمكن للأحزاب أن تؤثر على السياسة العامة مثلاً في التأثير خارج السلطة أي الوظائف التي تؤديها الأحزاب خارج الحكم مثل المسائل الأساسية التي تناقش في النظام السياسي كإثارة الرأي العام.

وهي تؤلف قوة ضاغطة على الحكومة لأنها تقوم ببلورة المصالح الاجتماعية وإظهار المطالب والاحتياجات فأحياناً كثيرة تساهم في صنع القرارات السياسية باعتبارها عنصر هام في المجتمع.

- جماعات المصالح: وهي جماعات مختلفة الهوية والعدد التنظيم والمكانة والقوة، لها هدف إثارة اهتمام الحكومة حول قضية ما تهتم هذه الجماعات ويخدم مصالحها ولكي تتمكن من القيام بدورها يلزمها وجود قنوات رسمية حكومية وغير حكومية لتوصيل صوتها عن صنع السياسة العامة ولديها أساليب للضغط متنوعة كوجود متحدثين مثلاً (مسئولين) عن مقترحات رسم السياسة العامة وعن طريق التأثير في الرأي العام ليتخذ موقف ضد السلطة أو على الأقل يسهل تمرير المشاريع.

- بيئة عمل صنع القرار السياسي: يؤدي صنع القرار عملهم في ظل وجود واقع اجتماعي من ناحية وواقع سياسي مؤسسي من جهة أخرى، ويشير الواقع الاجتماعي إلى عدة متغيرات منها الرأي العام والقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية في المجتمع، بينما يشير الواقع السياسي إلى مجموعة القواعد والمنظمات التي تشكل الحكومة.

وفي إطار بيئة صنع القرار السياسي نجد ان محور عمل هذه البيئة يتمثل في القائد السياسي

وفي شاغلي المناصب الرئيسية في الدولة.

فالقيادة السياسية عادة ما تقوم بالعمل على استيعاب مطالب المحكومين وتستجيب لها في

صورة قرارات تؤثر على المجتمع بشكل عام.

سادسا: أبرز نماذج صنع القرار

يتحقق التحليل من خلال نماذج رئيسية أهمها ما يلي:

- نموذج الفاعل العقلاني: ويفترض أن صانع القرار يزن جميع البدائل، فهو يحسب التكاليف

والمنافع بدقة ويختار الخيار الأمثل لتحقيق أهدافه.

- النموذج التنظيمي/البيروقراطي: الذي يرى أن القرارات لا تُتخذ بعقلانية مطلقة، بل هي نتاج

تسويات إجراءات روتينية وصراعات بين مؤسسات الدولة المختلفة.

- نموذج الاختيار المؤسسي: وهو يركز على دور القواعد والضوابط مثل الدستور والنصوص

القانونية والتشريعات المختلفة، وهياكل السلطة في توجيه وتحديد مسارات القرار المتاحة

للمسؤولين.

- نموذج العوامل النفسية والإدراكية: والذي يدرس تأثير المعتقدات والانحيازات والعواطف،

والخريطة المعرفية للقائد (صانع القرار) في تفسير الأحداث.

سابعاً: تقييم اقتراب صنع القرار

1- نقاط الضعف:

- صعوبة التعميم: لأن الأفراد (القادة) مختلفون فإن النتائج التي يتم استخلاصها في حالة معينة قد لا تنطبق بالضرورة على مواقف أخرى.

- التركيز المفرط على الفرد: يُغفل هذا الاقتراب تأثير الهياكل الاقتصادية الكبرى والتغيرات الدولية الشاملة، أو الأنظمة العالمية على عملية صنع القرار مُركِّزاً بشكل مكثف على أشخاص صنع القرار.

- الافتراض العالي للسرية: يواجه المحللون صعوبة في الحصول على وثائق دقيقة تعكس التفاعلات الحقيقية والنقاشات السرية التي سبقت اتخاذ القرارات الهامة.

2- نقاط القوة:

- تجاوز الصندوق الأسود: وذلك عكس "التحليل النسقي أو النظمي" الذي يركز على المدخلات والمخرجات فقط، فاقتراب صنع القرار يفتح هذا الصندوق لدراسة المحرك البشري والمؤسسي الداخلي الفعلي للسياسة داخل النظام.

- الواقعية والمرونة: فهو يراعي القيود الواقعية التي تواجه القادة مثل ضغط الوقت، نقص المعلومات، وضغوط الرأي العام أو الجماعات الضاغطة.

- تفسير القرارات غير العقلانية: فهذا الاقتراب ينجح عبر علم النفس السياسي في توضيح لماذا يتخذ القادة قرارات تبدو ظاهرياً خاطئة أو غير منطقية، مرجعاً ذلك إلى معتقداتهم الراسخة أو أزماتهم النفسية.

المحور السادس: اقتراب النخبة

تمهيد:

من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي نظرية النخبة السياسية التي يذهب أنصارها إلى أنها حقيقة موضوعية لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية ويدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

وقد حظيت دراسة النخبة باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة في أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية بصفة خاصة، إذ تعتبر نظرية النخبة واحدة من نظريات المرحلة الانتقالية في تطور السياسة المقارنة بين المرحلة التقليدية والمرحلة السلوكية، وقد حافظت على حيويتها المنهجية واقتدارها التحليلي طوال المرحلة السلوكية وما بعدها وذلك لما تتميز به من قدرة على فهم النظم العلمية وتحليلها، وتعود الأصول التاريخية لهذا الاقتراب على وجه التحديد إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وذلك عند بداية الاهتمام بدراسة النخبة كجزء من حقل العلوم السياسية، و يرجع الفضل في ذلك إلى عالين إيطاليين هما فلفيدو باريتو (1848-1923) وجاتيانو موسكا (1858-1923).

ومن هذا المنطلق سوف يتم الإشارة لاقتراب النخبة ومحاولة تحديد معطياته وإمكاناته المنهجية التحليلية التي يمكن أن تسهم في فهم وتفسير الظاهرة السياسية وذلك من خلال الخطوات التالية:

أولاً: تحديد المقصود بالنخبة

إن كلمة نخبة في اللغة العربية من أصل الفعل ينخب، نخباً، فهو ناخب الشيء أي أخذ أحسنه، ونخب جمع نخبة أي المختار من كل شيء.

ويشير مصطلح Elite في اللغة الانجليزية إلى جماعة أو جزء منها تم اختياره أو نظر إليه على أنه الأفضل والأكثر نفوذاً وقدرة، كما تعرف بأنها الفئة القائمة على صنع السياسة وتنفيذها وتلك القادرة على التأثير والمشاركة.

وتُعرّف النخبة بشكل عام: "بأنها مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزاً سياسياً واجتماعياً مرموقاً"، كما يطلق التعبير على "مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين، وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها"، ويعرفها الدكتور على الدين هلال علي: "أنها هي تلك الأقلية التي تتمايز عن باقي أفراد المجتمع من حيث نفوذها وتأثيرها".

ويعرفها روبرت داهيل: "هم مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع".

ثانياً: تعريف النخبة السياسية

لقد تعددت التعريفات للنخبة السياسية بتعدد مساهمات الباحثين في هذا المجال، فقد تم تعريف النخبة السياسية بأنها: "طبقة قمة القوة وبالطبع فإنها لا تتضمن كل أعضاء الجسد السياسي مالم يكونوا جميعاً يشاركون بنفس القدرة على قدم المساواة في عملية صنع القرار وأن مدى المشاركة في القوة يجب أن يتحدد في كل موقف على حده حيث لا يوجد نمط من القوة العاملة الشاملة".

وعرفها كمال المنوفي: "بأنها مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع هذه الجماعة التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع".

وتأتي النخبة السياسية كمفهوم حاول المختصون من خلاله تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة تعيش في إطار النظام السياسي وتمارس نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، إذا أن الحاكم الفرد (عملياً) وعبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها، وقد اصطلح المختصون لذلك تسمية (النخبة السياسية).

وقد أدى ذلك إلى أن تشارك هذه النخبة بفاعلية أكثر من غيرها من طبقات المجتمع في رسم الحراك السياسي داخل الدولة ومجتمعها السياسي بمختلف الاتجاهات سلباً أو إيجاباً انطلاقاً مما تمتلكه من مميزات مقارنة بغيرها من طبقات المجتمع ومن جملة هذا الحراك عملية التنمية السياسية التي تشهدها بعض المجتمعات النامية في أنظمتها السياسية إن تبرير وجود النخبة يستند على أمرين أساسيين هما:

- إن المجتمعات لا يمكن لها أن تُقاد وتحكم من خلال شخص واحد، فمهما بلغت إمكانات هذا الشخص فانه سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها.

- إن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها، الأمر الذي لا يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها

وتنظيمها قيادة الأغلبية وذلك لكونها تتمتع بصفة الأقلية التي تسهل تنظيمها إضافة إلى تمتعها بمميزات السلطة والقوة والنفوذ، ويكون وجود النخبة مظهراً تشترك فيه كافة النظم السياسية.

ثالثاً: محددات تحديد النخبة

تتدخل في تحديد النخبة مجموعة من العوامل هي:

- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقة أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية... الخ.
- السلوك الاجتماعية السياسي والقيم التي يتبنوها ابتداء من القيم السياسية حتى الملابس.
- مَنْظُورُهُمْ لأنفسهم للعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث، وهنا يتم الاعتماد على تحليل مضمون خطاباتهم وكتاباتهم.
- الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

رابعاً: مقولات اقتراب النخبة

يستند هذا الاقتراب على مجموعة من المسلمات تتمثل في:

- نظرية حتمية النخبة: يرى رواد هذا الاقتراب (مثل غايتانو موسكا، وباريتو، وميشلز) أن وجود نخبة حاكمة هو سمة طبيعية وحتمية في كل المجتمعات بما في ذلك الأنظمة الديمقراطية.
- تجاوز البنيوية: يركز هذا الاقتراب على الأشخاص ودوافعهم ومصالحهم، مبتعداً عن التحليل المؤسسي والقانوني البحث.
- أن كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة منها الثروة أو القوة أو الهيبة أو المكانة وإن كانت تختلف من مجتمع لآخر كما أن توزيع القيم يختلف من مجتمع لآخر.
- كل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين حاكمين ومحكومين حيث أن النخبة أكثر أهمية حيث أنه من خلال تحليلها يمكن فهم النظام السياسي.

- كل مجتمع به مجموعة محددة من النخب وليس نخبة واحدة.

- النخب السياسية متماسكة ولديها هوية مشتركة.

- النخب السياسية مستقلة إلى حد ما عن بقية النخب الأخرى الموجودة في المجتمع.

خامسا: مسالك تحديد النخب

هناك أربعة مسالك رئيسية لتحديد النخبة السياسية والتعرف عليها هي:

- الملاحظة التاريخية: وهو أقدمها حيث استخدمه كل من باريتو وموسكا، ويعتمد على مهارة الباحث

والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة

- المنصب الرسمي: ويتم من خلال تحديد عدد من المناصب الرئيسية في المجتمع التي يعتبر من

يشغلها ضمن أعضاء النخبة.

- السُّمعة: على أساس أن من يُشْتَهَر عنهم لدى العامة أنهم أعضاء في النخبة فهم كذلك.

- صنع القرار: على اعتبار أن كل من يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة، المشاركة في

صنع القرارات الرئيسية في المجتمع ما هو إلا دليل على امتلاك القوة السياسية في ذلك المجتمع.

سادسا: استخدام اقتراب النخبة في التحليل السياسي:

عند دراسة ظاهرة سياسية معينة أو قرار استراتيجي يعتمد الباحث على هذا الاقتراب من

خلال مجموعة من العناصر هي:

- تحديد هوية النخبة: معرفة الفئات المهيمنة (سياسية، اقتصادية، عسكرية، أو دينية).

- التحليل السلوكي: دراسة القيم والخلفيات الاجتماعية والخصائص الشخصية لأفراد النخبة.

- تحليل الخطاب: قراءة وتقييم خطابات وقرارات النخبة لفهم أهدافهم الحقيقية وكيفية تأثيرهم

على عامة الناس.

سابعاً: تقييم الاقتراب

أ- نقاط الضعف (السلبيات):

- تجاهل دور الجماهير: لأنه يقوم على تهميش دور الحركات الاجتماعية، والمنظمات المدنية، وعمامة الشعب في التأثير على صنّاع القرار.

- تحيز طبقي/نخبوي: فهو يميل في كثير من الأحيان إلى افتراض حالة من "التأمر" الدائم أو المصالح الموحدة بين أفراد النخبة، متجاهلاً الصراعات والانقسامات التي قد تحدث داخل النخبة نفسها.

ب- نقاط القوة (الإيجابيات):

- الواقعية السياسية: فهو يفسر الواقع السياسي بشكل أدق من خلال كشف الستار عن أصحاب المصالح والنفوذ الحقيقيين خلف المشهد الديمقراطي أو المؤسسي.

- مرونة التحليل: حيث يمكن تطبيقه على مختلف النظم السياسية (الديمقراطية، الاستبدادية، الانتقالية) وعلى مستويات متعددة (قومية، حزبية، عسكرية).

- سهولة القياس: لأنه عمل على تحويل المفاهيم السياسية المعقدة إلى متغيرات قابلة للملاحظة والدراسة والمقارنة.

المحور السابع: اقتراب الثقافة السياسية

تمهيد:

يتأثر أي نظام سياسي بالبيئة المحيطة به، وتمثل الثقافة السياسية جزءاً مهماً في تحديد طبيعة هذه البيئة عبر المدخلات النابعة من البيئة، وعبر توقعات الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع من النظام السياسي، والمطالب التي يضعونها على كاهل هذا النظام. فالثقافة السياسية تشكل جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، ومن هنا يهدف أنصار اقتراب الثقافة السياسيّة إلى الفهم الواضح والمنظم للسلوك السياسي عبر الثقافة السياسية في المجتمع.

أولاً: تعريف الثقافة السياسية

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمبادئ التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل

النظام السياسي وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكماً ومحكومين.

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية التي يتبناها أفراد المجتمع.

- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.

- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، حجم الاهتمام الذي توليه الدولة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

- تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي .. الخ.

ثانياً: مكونات الثقافة السياسية

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية وهي:

- المرجعية: وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية.

وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم، وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره.

- التوجه نحو العمل العام: هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإغلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الخاصة وبين التوجه الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسئولية الاجتماعية اتجاه المجتمع من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل والتفاعل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

- التوجه نحو النظام السياسي: الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة، كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي.

- الإحساس بالهوية: يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

ثالثاً: المفاهيم الأساسية لاقترب الثقافة السياسي

يعتمد هذا الاقتراب على مجموعة من المصطلحات هي:

- الثقافة السياسية: وتعد بمثابة المفهوم المحوري الذي سُمِّي الاقتراب على أساسها وقد أدخل جابرييل ألموند **Gabriel Almond** - هذا المفهوم إلى نطاق التحليل السياسي في عام 1956 عندما نشر مؤلفاً بعنوان "الثقافة السياسية".

حيث عرّف جابرييل ألموند **Gabriel Almond** - الثقافة السياسية بأنّها: "توجهات واتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته وكذا رؤية الفرد لدوره في النظام السياسي".

ومن هذا المنطلق يثير اقتراب الثقافة السياسية مجموعة من التساؤلات: كيف ينظر الأفراد

إلى النظام السياسي ككل بصفة عامة؟

وما هي نظرتهم إلى مختلف مكونات النظام السياسي سواء من حيث الدور الذي تضطلع به

ومدى قدرته على تحقيق هذا الدور؟

كيف يرى الفرد دوره في النظام السياسي؟ وإلى أي حد يرى أنه ينبغي عليه أن يلعب دوراً وأن

يشارك في الحياة السياسية؟

- التوجهات (Orientations) :

يشير التوجه إلى كل ما هو كامن ودفين في النفس البشرية نتيجة التنشئة، قد يدركها الفرد وقد لا يدركها، وتؤثر توجهات الأفراد على اتجاهاتهم ومن ثم على سلوكهم فإذا ما نشأ الفرد في بيئة متدينة مثلاً فإنّ هذا يخلق لديه في الغالب توجهاً دينياً وبالتالي تتحدد اتجاهاته وسلوكياته في هذا الإطار.

فالتوجهات إذا هي الإتجاهات قبل أن تُعَيَّر عن نفسها بصورة محددة والإتجاهات هي التوجُّهات وقد عَبَّرَتْ عن نفسها تجاه موقف محدد، ومن ثم فهما مرتبطين ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً، وليس من الغريب إذا أن يعرف أُموند الثقافة السياسية بأنها التوجهات والإتجاهات صوب النظام السياسي بصورة عامة أو إحدى جزئياته، أو التوجهات والاتجاهات صوب رؤية الفرد لدوره في هذا النظام.

وفي إطار تطويرهم لاقترب الثقافة السياسية استناداً كلاً من أُموند وسيدني فيريا من دراسات كل من تالكوت بارسونز وادوارد شيلز في حقل الاجتماع السياسي حول مكونات التوجهات الثلاثة: الإدراكية والعاطفية والتقييمية، حيث ترتبط الأولى بالإدراك والفهم في حين ترتبط الثانية بالمشاعر وترتبط الثالثة بالتقييم والاختيار.

وفي ضوء دراسات تالكوت بارسونز Talcott Parsons - وادوارد شيلز Edward Shils -

ميّزَ الموند وفيربا بين ثلاثة أشكال من التوجهات السياسية على النحو التالي:

- التوجه الإدراكي: ويقصد بذلك المعرفة بخصوص النظام السياسي والأدوار المنوطة به وشاغلي هذه الأدوار، وكذا مدخلات النظام ومخرجاته... الخ.

- التوجه العاطفي: ويقصد بذلك مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي ككل أو أي من أجزائه ومكوناته من كره وحب.

- التوجه التقيمي: ويقصد بذلك الأحكام والآراء التي يصدرها الأفراد عن النظام السياسي، والتي تتحدد بناء على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي ومشاعرهم صوبه.

رابعا: أنماط الثقافة السياسية عند غابريال الموند وسيدني فيريا

ميّزَ الموند وفيربا بين ثلاثة أنماط مثالية من الثقافة السياسية وهي:

أ- الثقافة السياسية الضحلة أو الضيقة: وتسود المجتمعات التقليدية حيث لا وجود للأدوار السياسية المتميزة، وحيث لا وجود للتخصص ويمكن للفرد بأن يقوم بأكثر من دور أو وظيفة مثل شيخ القبيلة الذي يلعب دور المشروع والحاكم والقاضي والقائد العسكري.

وتتسم التوجهات السياسية الضحلة بـ:

- غياب توجهات الأفراد صوب النظام السياسي أو ضعفها على أساس إدراك أن النظام السياسي لن يستجيب لمطالبهم.

- ومن ثم تدني أو عدم اعتقاد الفرد بأن له دور في النظام ينبغي عليه القيام به.

ب- الثقافة السياسية الخاضعة: وتتسم بـ:

- درجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إدراكاً منهم بتأثيرات النظام السياسي القوية على الحياة اليومية العادية لهم.
- درجة محدودة من توجهات الأفراد صوب مدخلات النظام السياسي إدراكاً منهم بضعف قدرتهم في التأثير عليها.

ج- الثقافة السياسية المشاركة: وتتسم بـ:

- درجة عالية من التوجهات صوب مخرجات النظام السياسي.
- درجة عالية أيضاً من التوجهات صوب مدخلات النظام السياسي اقتناعاً من الأفراد بقدرتهم على التأثير فيها، ومن ثم يضطلع الأفراد بدور فعّال ويتراوح تقييمهم لأداء النظام السياسي بين القبول العام والرفض التام لأي من مخرجات النظام، ويُعبّر الشكل التالي عن هذه الأنماط المختلفة من التوجهات صوب النظام السياسي.

وقد خلص ألموند وفيربا إلى أنّ أي ثقافة سياسية على أرض الواقع العملي هي خليط من الأنماط الثلاثة من التوجهات السياسية ومن ثم فإنّ الذي يميز بين ثقافة سياسية وأخرى هو كونها تشتمل على قدر من كل من هذه الأنماط الثلاثة من التوجهات. فلا يُمكن أن تقتصر على نوع واحد أو نوعين من هذه التوجهات، بل لا بد أن تتضمن الأنواع الثلاثة من التوجهات بنسبة أو بأخرى. ومن البديهي أنّه كلما زادت نسبة توجهات المشاركة في مجتمع ما، كلما كان هذا المجتمع أكثر تقدماً من الناحية السياسية. والعكس صحيح فكلما زادت نسبة التوجهات الضحلة كلما كان المجتمع أكثر تقليدية.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التنمية السياسية من منظور اقتراب الثقافة السياسية بأنها الانتقال من وضع يغلب عليه التوجهات الضيقة وتوجهات الخضوع إلى وضع يغلب عليه توجهات المشاركة. فكلما زادت نسبة توجهات المشاركة، كلما ارتفع مستوى التنمية السياسية والعكس صحيح.

خامساً: مفهوم الثقافة المدنية عند أُموند وفيربا

درس كُلاً من أُموند وفيربا الثقافة السياسية في خمس دول تتباين من حيث الخبرة السياسية والتاريخية، وهي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك. وقد خُصَّ أُموند وفيربا من دراستهم هذه إلى نموذج لثقافة سياسية مثالية أطلقا عليها تسمية الثقافة المدنية.

والثقافة المدنية عند أُموند وفيربا -شأنها شأن أيّة ثقافة سياسية أخرى، أي هي خليط من الأنماط الثلاثة للتوجهات السياسية، غير أنه يغلب عليها توجهات المشاركة. وأقرب ما يمثل هذه الثقافة حسب وجهة نظر أُموند وفيربا هي الديمقراطيات الناجحة والمستقرة نسبياً في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وتبدو هذه الثقافة السياسية مناسبة تماماً - من وجهة نظرهما - للنظم السياسية الديمقراطية باعتبار أنّها تقوم على أساس التوازن بين القوة الحكومية بما تمتلكه دون غيرها من الاستخدام المشروع لأدوات القهر المادي وبين ضرورة إستجابة الحكومة للمطالب المجتمعية من ناحية والتوازن بين الرضا الشعبي والإنقسام من ناحية ثانية، وبين سلبية المواطن وقدرته على التأثير على صانعي القرار من ناحية ثالثة.

وتتحقق مثل هذه الثقافة عبر القوى الجدلية للتغير التي تدفع في إتجاه الانخفاض التدريجي في التوجهات الضحلة وتوجهات الخضوع لصالح الزيادة التدريجية في توجهات المشاركة

حتى تصل إلى ثقافة يغلب عليها توجهات المشاركة بدرجة كبيرة حيث يهتم الغالبية العظمى من المواطنين ليس فقط بمخرجات النظام السياسي بل وأيضاً بمدخلاته نظراً لإيمانهم العميق في التأثير عليها.

يتبين من الشكل السابق أن الثقافة السياسية القائمة على التوجهات الضحلة فقط أو توجهات المشاركة فقط لا وجود لها على أرض الواقع العملي. ومن ثم، فهي تمثل طرفي نقيض على خط متواتر تكون الثقافات السياسية للمجتمعات المختلفة ممثلة عليه عند نقطة أو أخرى بين هذين النقيضين.

ومن غير الممكن أن تقوم ثقافة سياسية ما على توجهات المشاركة وحدها لأنه في مثل هذه الحالة يصبح من حق المواطنين التأثير على كافة مدخلات العملية السياسية ورفض أي مخرج من مخرجاتها، هذا الأمر الذي ينعدم معه التمييز بين المجتمع والحكومة وهو ما يستحيل تحقيقه عملياً.

ولكن كيف يمكن تبرير كل من التوجهات الضحلة وتوجهات الخضوع في مجمع على درجة عالية من التنمية السياسية؟

الواقع أنه يمكن تبرير وجود التوجهات الضحلة أو الضيقة في المجتمعات المتقدمة على أساس أن هناك من الأمور ما يصعب أن تتاح المعلومات بصدها للجميع مثل تلك المتعلقة بأمور الحرب وبالتالي لا يناقش المواطنون كثيراً بصدها، بل يمنحون كامل تفويضهم في هذا الشأن للقيادة الحاكمة، أمّا بخصوص تبرير وجود توجهات الخضوع فيمكن القول بأن الأفراد والجماعات كثيراً ما يقبلون قرارات حكومية معينة رغم علمهم بأنها تضر مصالحهم انطلاقاً من

قناعتهم بأن هناك قرارات أخرى تصدر لصالحهم والتي قد تضر في نفس الوقت بمصالح أفراد وجماعات أخرى.

سادسا: الافتراضات الأساسية التي يركز عليها اقتراب الثقافة السياسية

ينطلق أنصار هذا الاقتراب من افتراض أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي باعتبار أن السلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول. وعليه، فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي أو السلوك السياسي في مجتمع ما فلا بُدَّ له من أن يفهم الثقافة السياسية في هذا المجتمع.

وباعتبار أن الثقافة السياسية السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي، فقد نُظِرَ إلى الثقافة السياسية باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي أو السلوك السياسي باعتباره متغيراً تابعاً، بما يعنيه ذلك؛ أنه إذا حدث تَغْيِراً في الثقافة السياسية فإنه يترتب عليه تَغْيِراً في السلوك السياسي.

وكما أن للظاهرة الاجتماعية ثلاثة أبعاد: بُعد اجتماعي وبُعد اقتصادي وبُعد سياسي، فإنَّ للثقافة العامة للمجتمع أبعادها أيضاً. ومن ثمَّ فهناك الثقافة الاجتماعية والثقافة الاقتصادية، والثقافة السياسية. أي أن هذه الأخيرة هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع. ويقصد بها منظومة العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم السائدة في مجتمع ما صوب النظام السياسي، والتي تتحدد بناءً عليها أشكال النقاش السياسي.

فالمنظومة السياسيّة ليست فطرية بل مكتسبة وتراكمية مُتغيرة غير ثابتة من خلال التنشئة السياسية، وبذلك تكون الثقافة السياسية هي نتاج التنشئة السياسية والتي تعتبر

عملية يتم بمقتضاها نقل القيم والأفكار والمعتقدات من جيل لآخر، والتي تقوم بها مجموعة من مؤسسات التنشئة مثل الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام وغيرها.

سابعاً: العوامل التي عززت استخدام اقتراب الثقافة السياسية في التحليل السياسي

هناك مجموعة من العوامل التي عززت من استخدام هذا الاقتراب في التحليل السياسي من

جهة واستخدامه كمعيار للمقارنة بين النظم السياسية من جهة أخرى هي:

- أن النظم السياسية في علاقاتها المتشابكة داخليا وخارجيا تضم جوانب متعددة (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية) إضافة للثقافة السياسية، فهي جزء مهم في تكوين وعمل النظم السياسية المختلفة.

- يرى فيرنا أن الثقافة السياسية لأي نظام سياسي تساعد في تفسير السلوك السياسي للأفراد والجماعات داخل أي نظام سياسي وحتى النظام السياسي نفسه، لذا يرى أنه لا يمكن إهمال الثقافة السياسية لأنه لا يمكن تفسير السلوك السياسي من خلال الدساتير والمؤسسات فقط.

ثامناً: تقييم اقتراب الثقافة السياسية

أ- الانتقادات ونقاط الضعف:

لقد أخفق أيضاً الاقتراب في الوصول إلى نظرية إمبريقية متوسطة المدى ذات قدرة تفسيرية تنبؤية معقولة ومقبولة استناداً إليه، ويرجع ذلك إلى القصور الذي اعترى المنظور الذي انطلق منه الاقتراب نتيجة تركيز أنصاره على جانب المدخلات في النظام السياسي وأهملوا كلية جانب المخرجات، فإذا كان صحيحاً أن الثقافة السياسية لها تأثيرها على السلوك السياسي، وهو ما افترضه الاقتراب إلا أنه من الصحيح أيضاً أنّ النظام السياسي له تأثيره أيضاً على الثقافة السياسية عبر مختلف أدوات التنشئة السياسية خاصة المؤسسات التعليمية ومختلف أجهزة

الإعلام الجماهيري التي يسيطر عليها النظام السياسي، والذي يسعى من خلالها لغرس قيم معينة مرغوب فيها وطمس قيم أخرى غير مرغوب فيها بما يؤدي في النهاية إلى تغيير في الثقافة السياسية.

وعليه فإن العلاقة بين النظام السياسي والثقافة السياسية ليست علاقة أحادية الإتجاه، حيث يتم النظر إلى النظام السياسي في هذا الاقتراب باعتباره متغيراً تابعاً على الدوام، والثقافة السياسية باعتبارها متغيراً مستقلاً على الدوام، والصحيح - وهو ما يدعمه الواقع في كثير من الأحيان - أن العلاقة بينهما هي علاقة دائرية على أساس أن النظام السياسي يتأثر بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ويؤثر فيها في ذات الوقت وهو ما يجعل كل منها متغيراً تابعاً ومستقلاً في الوقت ذاته.

ضف إلى ذلك بعض الانتقادات الأخرى منها:

- الجمود المفاهيمي: فهذا الاقتراب يتجاهل في كثير من الأحيان التغيرات السريعة في المواقف السياسية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو الطوارئ قصيرة المدى.

- صعوبة القياس: لأنه يعتمد على استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية، وهي أدوات لا تكون دقيقة النتائج دائماً لأنها قد تتأثر بمدى مصداقية الأفراد أو خوفهم من الإفصاح عن آرائهم الحقيقية تجاه السلطة السياسية القائمة.

- المركزية الأوروبية: لأنه قائم على افتراض بعض النماذج الكلاسيكية (مثل نموذج غابرييل الموند وسيدني فيرنا) أن الثقافة الغربية هي المعيار المثالي للتطور السياسي، مما يجعله أقل قدرة أحياناً على تفسير الثقافات غير الغربية.

- تجاهل البعد المؤسسي: نتيجة تركيزه بشكل مفرط على الأفراد وقناعاتهم على حساب تحليل هيكل المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بما فيها المؤسسات الدولية التي قد تفرض قيوداً صارمة على حركة الأفراد.

ب- نقاط القوة (المزايا التحليلية):

- تفسير السلوك الانتخابي: فهو يساعد بشكل فعال في فهم دوافع الناخبين وخياراتهم بناءً على خلفياتهم الثقافية والاجتماعية وليس فقط الحسابات المادية.

- فهم الاستقرار السياسي: لأنه يوضح كيف تدعم بعض أنواع الثقافات السياسية (مثل الثقافة التشاركية) استقرار النظم الديمقراطية، بينما قد تؤدي ثقافات أخرى مثل الثقافة الخضوع) إلى التمرد أو اللامبالاة.

- التنبؤ بالتغيير: فهو يشخص القيم المجتمعية التي تعمل كمعوقات أو محفزات لأي عملية إصلاح سياسي أو تحول ديمقراطي.

المحور السابع: اقتراب الدولة والمجتمع

تمهيد:

ثمة اتجاه يؤكد على أن المجتمع باعتباره سابقاً على الدولة فإنه الأكثر تأثيراً عليها، ويعزز أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالإشارة إلى مشاهدات متعددة، فشكل الدولة ابتداءً هو انعكاس لطبيعة المجتمع، فالصفة الفيدرالية للدولة مثلاً تعبر عن طبيعة اجتماعية معينة حيث أن المجتمعات المنقسمة عرقياً أو التي تتسم بطابع مجزأ ومستقل هي التي تفرض الطابع الفيدرالي للدولة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، وفي المقابل فإن أحد تفسيرات الطابع المركزي للسلطة في الدول الموحدة هو طبيعة المجتمع كمجتمع متجانس موحد في لغته وثقافته، وفي المقابل ثمة اتجاه آخر يبرز أن سعي الدولة لأن تكون لها الغلبة في التأثير على المجتمع والسيطرة عليه ما جاء في تعريفاتها هو أنها من تقوم بتحديد من يحصل على ماذا ولماذا، كما أن الدولة تسعى لتعظيم سيطرتها من خلال احتكارها استخدام العنف المشروع.

والجدل بين هذين الاتجاهين أفرز اتجاهًا ثالثاً أكد على خطأ بحث أولوية تأثير أحدهما على الآخر، وعدم دقة الفصل بين الدولة والمجتمع لأن ثمة تداخلاً وتشابكاً بينهما، ومن ثم يصبح التساؤل حول العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر من حسم طبيعة هذه العلاقة لصالح الدولة أو المجتمع.

أولاً: تعريف اقتراب الدولة والمجتمع:

يُعد اقتراب "الدولة والمجتمع (State-Society Approach)" إطاراً تحليلياً يدرس التفاعلات المتبادلة بين السلطة السياسية (الدولة) وقوى المجتمع، حيث يهدف إلى تجاوز النظرة التقليدية التي تفصل بينهما، ويركز على الصراع والتعاون حول توزيع الموارد وسلطة اتخاذ القرار.

وقد برز بقوة في أعمال المنظر "جويل ميغدال"، ويعتبر من أهم المداخل المنهجية في التحليل السياسي، ويهدف هذا الاقتراب إلى تجاوز النظريات التقليدية التي تفصل بين الدولة (كمؤسسة احتكارية) والمجتمع (ككتلة خاضعة) عبر التركيز على التفاعل الديناميكي والصراعي بينهما.

ثانيا: العوامل المحددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع

يمكن الحديث عن ثلاثة مجموعات أساسية من العوامل المحددة لعلاقة الدولة بالمجتمع
نفصلها كما يلي:

- تقاليد الدولة وخصائصها: فمن الناحية القانونية هناك أكثر من مائتي دولة حول العالم، لكنها مختلفة من حيث رسوخ الدولة داخل المجتمع ودرجة السيطرة وقوة المؤسسات السياسية الرسمية، فتقاليد الدولة ترتبط بمعايير مثل تاريخ ظهور جهاز الدولة، ومدى قوة هذه الأجهزة تاريخيا، ومدى إيمان الناس بوجود الدولة وخوفهم منها، أي أن ثمة عناصر وخصائص مادية للدول بالإضافة إلى عناصر معنوية إدراكية ثقافية.

- صفات المجتمع: من حيث درجة تجانسه أو تنوعه عرقيا ولغويا ودينيا ومذهبيا، وطبيعة تكوينه الطبقي والعمري والنوعي وغيرها من الخصائص.

- السياق: وهو مجموعة العوامل الخارجية الإقليمية والدولية المؤثرة على التفاعل بين الدولة والمجتمع.

ثالثاً: الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والمجتمع وإعادة الاعتبار للدولة (مفهوم الضبط الاجتماعي)

لقد تراجع الاهتمام بمفهوم الدولة ودورها خلال الستينيات والسبعينيات وحتى مطلع

الثمانينيات من القرن الماضي وتحول إلى مفهوم مهمل نتيجة اعتبارات متعددة منها:

- الاعتقاد بأن مفهوم الدولة مفهوم تاريخي يعبر عن تأثير المنهج القانوني الدستوري على علم السياسة، لذا من ضرورة الاهتمام بمفهوم النظام السياسي كمفهوم مركزي جديد في علم السياسة.

- تأثير المدرسة السلوكية خلال تلك الفترة وإعطاء الأولوية للسلوك كبؤرة للتحليل بدلا من المؤسسة.

- تأثيرات كلا من الأيديولوجيتين الليبرالية والماركسية إبان الحرب الباردة، إذ أن الدولة في التحليل الليبرالي هي حَكَم محايد بين الطبقات أو الجماعات داخل المجتمع بما يقلل من أهمية دراستها، أما الأيديولوجية الماركسية في تفسيراتها السائدة فترى الدولة جزءا من البناء الفوقي وانعكاس للتكوين الطبقي في المجتمع، وهي مجرد أداة للطبقة المهيمنة لفرض هيمنتها وبالتالي تصبح دراسة الدولة ذات أهمية ثانوية، وتصبح الأولوية لدراسة البناء الطبقي باعتباره يشكل البنية التحتية الحقيقية للتفاعلات وللتطور التاريخي.

وقد جاءت عودة الاهتمام بمفهوم الدولة إلى قلب التحليل السياسي تأثرا بالعلوم الأخرى، وخاصة الأنثروبولوجيا السياسية وعلم الاجتماع السياسي، وقد ساهمت هذه العلوم في تطوير مفهوم "الضبط أو التحكم الاجتماعي" باعتباره الوظيفة الرئيسية التي لا غنى عنها في أي مجتمع أو جماعة بشرية لضمان استمرارية المجتمع وضبط أمنه واقتصاده.

ويستحضر هذا المفهوم بوضوح العلاقة بين الدولة والمجتمع وهو بهذا المعنى يعيد الدولة إلى قلب التحليل السياسي، ويقصد بالضبط الاجتماعي في أوسع معانيه وضع الحدود والقواعد لتنظيم حياة البشر في تعاملهم مع بعضهم البعض، أي وضع القواعد التي تحدد ماهية السلوكيات والتصرفات المقبولة أو المرفوضة في المجتمع في مختلف المجالات وفرض احترام هذه القواعد من خلال آليات متعددة من بينها توقيع الجزاءات على المخالفين لها، مع اتساع نطاق هذه الجزاءات بين مجرد الاستهجان وصولاً إلى الحرمان من الحق في الحياة سواء بسلطة القانون (عقوبة الإعدام) أو غير ذلك (مثل عادات الثأر مثلاً).

ويمكن تحليل النظم السياسية والمقارنة بينها على حسب العلاقة بين الدولة والمجتمع انطلاقاً من مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال السعي للإجابة على عدة تساؤلات من أهمها:

- ما هي أنماط السلوك المقبولة في المجتمع في المجالات المختلفة، سواء على مستوى الممارسات الاجتماعية العامة فيما يختص بالمأكل والملبس، أو فيما يتعلق بالممارسات السياسية مثل المشاركة السياسية في الانتخابات من عدمها؟

- وما هو مضمون الضبط الاجتماعي ومجالاته؟ فجميع المجتمعات فيها درجة من الضبط الاجتماعي لكن العبرة بمضمون هذا الضبط: هل يصل إلى درجة إلغاء فردية الإنسان وذاتيته أو يسعى لذلك أم أنه يبقى في إطار الحد الأدنى للحفاظ على أمن المجتمع؟ فأشكال ودرجات ومجالات وحدود الضبط الاجتماعي تختلف من بلد لآخر بما يشكل مجالاً للمقارنة وتحليل مصادر الاختلاف ودلالاته.

- من يمارس الضبط الاجتماعي؟ وتكشف إجابة هذا السؤال عن عدم احتكار الدولة والمؤسسات الرسمية لعملية الضبط الاجتماعي، ويسهل إدراك ذلك لدى ملاحظة تلاقي الضبط الاجتماعي في

جانب كبير منه مع عملية التنشئة التي تشكل أحد وجوه الضبط الاجتماعي إذ تعني بزرع قيم لضمان استقرار المجتمع أو توجيه السلوك على نحو معين، وبهذا المعنى فإن قائمة الفاعلين الممارسين للضبط الاجتماعي تتسع لتشمل ابتداء الأسرة ثم المؤسسات الدينية والمؤسسات التعليمية والإعلام والأحزاب والنقابات وشلل الأصدقاء والمعارف وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، أي أن المجتمع شريك للحكومة في ممارسة الضبط الاجتماعي، ويقود ذلك بالضرورة إلى تساؤلات أخرى حول طبيعة العلاقة بين الطرفين في إطار هذه الممارسة.

- ما هي أبعاد التفاعل (الصراع/التعاون / التكامل / ...) حول تنظيم حياة الناس؟ فنتيجة عدم احتكار الدولة للضبط الاجتماعي يثور التساؤل حول من له السيطرة أو الدور الأكبر في الضبط الاجتماعي: هل تقوم الدولة بالدور الأكبر أم منظمات المجتمع، وفي أي مجالات؟ وهل قوة دور أي منهما تأتي على حساب قوة الطرف الآخر ودوره؟ كيف يتم تحقيق الضبط الاجتماعي من قبل مختلف المؤسسات؟، أي يصبح التحليل السياسي معنيا بتحديد من يمارس الضبط الاجتماعي؟ وكيف يمارسه؟ وما هو مضمون هذا الضبط؟.

قد يكشف التحليل الأولي عن حالة من التنافس بين الدولة والمجتمع إذ تسعى الدولة لزيادة نصيبها من الضبط الاجتماعي باعتبار ذلك أساسيا لدعم شرعيتها وفرض الطاعة والقبول على الناس في مقابل سعي المجتمع للحفاظ على هامش الاستقلالية لممارسة دوره في السيطرة الاجتماعية، وقد تواجه الدولة جماعات رافضة لدورها على نحو ما يتجسد في أوضح حالاته في نزعات الانفصال أو زيادة الاستقلال عن الدولة لدى جماعات مثل الأكراد في العراق وتركيا وكذلك جنوب السودان وغير ذلك، فالمجتمع قد يعترض على سيطرة الدولة استنادا إلى أسس دينية أو

عرقية أو لغوية أو طبقية مع تفاوت درجات التعبير عن هذا التحدي، لكن تظل السمة المشتركة هي ديناميكية المجتمع والدولة في التفاعل بينهما على السيطرة الاجتماعية.

رابعاً: تفكير أولي في الموضوعات المقترحة للبحوث حول العلاقة بين الدولة والمجتمع

يطرح تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع موضوعات متعددة للبحث والنقاش منها:

- موضوع بناء الدولة وبناء الأمة.

- شرعية الدولة: من أين تستمد الدولة شرعيتها وعلى أي أساس تطالب المواطنين بالطاعة، هل على

أساس الفاعلية والإنجازات أم التمثيل وتعبير القرارات عن اختيارات المواطنين أم ماذا؟

- صفات الدولة: إلى أي مدى تتوافر صفات الدولة وتقاليدها وما تأثيرات ذلك ودلالاته على العلاقة

بين الدولة والمجتمع.

- تأثيرات التنوع (الانقسام) في بنية المجتمعات على الدولة وبنائها وشرعيتها وعلى عملية التحكم

والضبط الاجتماعي.

- الطابع المركب لكل من الدولة (بين عسكريين، بيروقراطيين، مصلحين، محافظين، دينيين،

ثوريين..) والمجتمع (بقطاعاته الدينية واللغوية والمهنية..) وأنماط العلاقات بين القطاعات المختلفة

فيهما بين التعاون والتنافس والصراع.

- دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في التعبئة الاجتماعية وكيفية القيام بهذا الدور وارتباطه

بأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع.

- موضوع قوة الدولة وفشلها وانهارها من منظور علاقة الدولة والمجتمع: ويطرح ذلك تساؤلات

متعددة مثل: من أين تكتسب الدولة قوتها ومتى وكيف تفقدها؟ هل يؤدي ضعف الدولة إلى انهيار

الدولة؟، وهل يؤدي ذلك إلى انهيار المجتمع؟

- كيف يؤثر المجتمع على شكل النظم السياسية وكيف يؤثر المجتمع على تغيير النظم السياسية.
- متى تتمرد المجتمعات على دولها: ما الذي يوصل المجتمعات لهذه الحالة ولماذا تفشل الدول في استيعاب هذه التغيرات ومطالب هذه القوى؟.

خامسا: مجالات استخدام الاقتراب

- تحليل السياسات العامة: حيث يستخدم لفهم تأثير القوى الاجتماعية (النقابات، القبائل، رجال الأعمال) على صياغة وتنفيذ القرارات الحكومية.
- دراسة التحولات والانتقالات الديمقراطية: من خلال تقييم مدى قدرة المجتمع المدني على الضغط من أجل الإصلاح السياسي.
- فشل الدولة وبناء مؤسساتها: فهو يستخدم لتفسير أسباب ضعف سيطرة الدولة المركزية في بعض الدول النامية لصالح مراكز القوى المجتمعية.

سادسا: تقييم اقتراب الدولة والمجتمع:

1- نقاط الضعف والانتقادات:

- التعميم المفرط للثنائيات: فهو يقع في فخ استخدام مفاهيم ثنائية فضفاضة (دولة قوية/ضعيفة، مجتمع قوي/ضعيف) والتي يصعب قياسها إحصائياً بدقة.
- إهمال العوامل الخارجية: بتركيزه بشكل مفرط على البنية الداخلية (المحلية) للدولة والمجتمع، مع تقليل دور المتغيرات الدولية والإقليمية في تشكيل هذه العلاقة.
- صعوبة التطبيق النظري: فنظرية ميجدال تتطلب "تبيئة" (تكيف) مستمر عند تطبيقها على حالات خارج التجربة الأوروبية (مثل دول العالم العربي وإفريقيا)، نظراً للخصوصيات التاريخية والاستعمارية.

2- نقاط القوة والمزايا:

- تجاوز النظرة الأحادية: فهو يرفض الافتراض القائل بأن الدولة هي الفاعل الوحيد القوي، أو أن المجتمع ضعيف ومُسيّر.

- الواقعية: لأنه يعترف بوجود "مراكز قوى" متعددة داخل المجتمع (كالقبائل، النقابات، والشبكات غير الرسمية) التي تتحدى سلطة الدولة وتنافسها في عملية "الضبط الاجتماعي".

- الديناميكية: لقدرته على تفسير كيفية نجاح بعض المجتمعات في فرض سياساتها وقواعدها الخاصة، مما يؤدي أحياناً إلى حالة من "التغلغل" المتبادل بين أجهزة الدولة والمنظمات الاجتماعية.

خاتمة

في ختام هذه المطبوعة يتضح أن منهجية البحث العلمي ليست مجرد مجموعة من الإجراءات التقنية أو القواعد الشكلية التي يتعين على الباحث اتباعها، وإنما هي إطار فكري وعلمي متكامل يوجّه مختلف مراحل البحث، ويضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الموضوعية والدقة والاتساق في دراسة الظواهر السياسية.

ونجاح أي بحث علمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى احترام الباحث للضوابط المنهجية وقدرته على توظيف الاقترابات والمناهج والأدوات المناسبة لمعالجة الإشكالية المطروحة. وقد سعت هذه المطبوعة إلى تقديم عرض شامل لأهم الأسس النظرية والتطبيقية لمنهجية البحث في العلوم السياسية من خلال تناول المفاهيم الأساسية للبحث العلمي إضافة إلى التعريف بأبرز المناهج والاقترابات المستخدمة في دراسة الظواهر السياسية وكيفية توظيفها في معالجة القضايا والإشكاليات البحثية المختلفة.

ومع التطور المستمر الذي تعرفه العلوم السياسية وظهور مناهج واقترابات بحثية جديدة تظل المنهجية العلمية مجالاً مفتوحاً للتطوير والتجديد، الأمر الذي يفرض على الباحثين والطلبة مواصلة تنمية معارفهم المنهجية ومهاراتهم البحثية بما يتوافق مع المستجدات العلمية والمعرفية ومن ثمّ فإن اكتساب الثقافة المنهجية لا يُعدّ غاية في حد ذاته، بل وسيلة أساسية لإنتاج معرفة علمية رصينة تسهم في فهم الواقع السياسي وتفسيره واستشراف تحولاته.

وعليه فإن الالتزام بقواعد البحث العلمي وأخلاقياته والحرص على الدقة والموضوعية في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها يظل شرطاً أساسياً لبناء بحوث أكاديمية ذات قيمة علمية ومعرفية قادرة على الإسهام في تطوير حقل العلوم السياسية وخدمة المجتمع.

قائمة المراجع:

- شلبي محمد، منهجية التحليل السياسي، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1999.
- عبد القادر عبد العالي، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، الجزائر، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2008.
- فلو عبود سمية، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، بيروت، دار الساقى، 1993.
- لطفي وفاء، محاضرات في نظرية النظم السياسية، مصر، جامعة ستة أكتوبر، 2016.
- تحوت نور الدين، منهجية البحث في العلوم السياسية، الجزائر، دار الأمة، 2018.
- طاشمة بومدين، ناجي عبد النور، أصول المنهجية البحث في العلوم السياسية، الجزائر، دار جسر للنشر، 2014.
- ألموند غابريال ألموند، وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، بنغازي، جامعة قار يونس، 1996.
- زاهي بشير المغربي محمد، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998.
- أنجرس موريس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، ترجمة صحراوي بوزيد، الجزائر، دار القصبه للنشر، 2004.
- المنوفي كمال، مقدمة في مناهج وطرق البحث العلمي في علم السياسة، القاهرة، 2006.
- بدوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة، 1965.
- بوحوش عمار ومحمود الذنبيات محمد، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

- بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- ناجي عبد النور، منهجية البحث القانوني، الجزائر مديرية النشر، 2003.
- نصر عارف محمد، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990.
- نصر عارف محمد، إستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
- فاضلي ادريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع.
- محمد طه بدوي، النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986.
- عبد الغفار رشاد، قضايا في السياسة المقارنة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993.
- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.
- إسماعيل علي سعد، قضايا علم السياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
- ناضم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الأردن، دار مجدلاوي للنشر، 2003.
- فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية، 1973.